الفصل السابع

احتكارات القاهرة في عهد المماليك
CAIRO'S MONOPOLY UNDER THE SLAVE SULTANATE

أدى الغزو المغولي لبلاد فارس والعراق إلى فصم عرى الاتصال القائمة بين حضارتي بلاد ما بين النهرين ووادي النيل اللتين شكلتا العصر الذهبي في التاريخ الإسلامي. فجذوة العداوة بين المغول والمماليك، الذين حكموا مصر وسورية، حتى بعد اعتناق المغول الدين الإسلامي، لم تنطفئ إلا لفترة وجيزة في النصف الأول من القرن الرابع عشر. وربما كانت تلك الفترة مسؤولة ولو جزئيا عن بلوغ القاهرة أوج عزها إبان عهد السلطان الناصر محمد (١٢٤٩-١٣٤٠م مع فترتي انقطاع قصيرتين)، حين بلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة (أبو لغد، ١٠٧١م: ص ص ٣٢-٣٦). في تلك الفترة كانت القاهرة من أكبر مدن العالم لا يسبقها سوى مدن الصين مثل هانغ شو وربما زيتون.

وتعزى قوة مصر إلى عوامل عدة أولها أنها تمكنت بعد طرد الصليبيين من بسط سيطرتها على منطقة واسعة بما فيها سورية. وكان آخر خطر صليبي على مصر قد زال إثر فشل محاولة سنت لويس St. Louis غزوها عام ١٢٤٩-١٢٥٠م[1] الذي وقع ضحية دفاعات المماليك وتفشي مرض الزحار (الديسانتريا) في صفوف الجيوش الأوروبية، في حين أبعد سقوط عكا عام ١٢٩١م الخطر الصليبي عن سورية. أما العامل الثاني فهو اكتساب مصر السيطرة المطلقة على بوابة البحر إلى الهند والصين إثر

الانحدار الذي أصاب الخليج العربي، وقد دعمت هذا الاحتكار خلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر بعد انهيار الطريق البري الشمالي. ثالثا، كان في مصر حكومة قوية، ولو أنها عسكرية، قدمت الدعم إلى تجارها في ميدان التجارة النائية، على الأقل حتى تمكنت من أن تحل محلهم.

لكن المماليك كانوا بحاجة إلى أيد عاملة تدعم نظامهم. لذلك لم يكن أمامهم سوى التعامل مع الأوروبيين الذين توافدوا بحماسة إلى أبواب مصر بعد أن فقدوا شيئا فشيئا كل البدائل. فالنظام المملوكي كان بأمس الحاجة إلى القوة العسكرية البشرية للدفاع عن نفسه ضد الأوروبيين من جهة وضد المغول من جهة أخرى. لكن نظامه الفريد الذي يعتمد على الإقطاع العسكري جعله عاجزا عن تعبئة الجنود محليا من مسلمي سورية ومصر، إذ لم يكن ممكنا استبعاد الرجال وإدخالهم في الخدمة العسكرية أو الحكومية إلا إذا كانوا وثنيين أو غير مسلمين. وبمجرد اعتناق المملوك للدين الإسلامي وترقيته في سلم خدمته لسيده، أمكن عتقه — لكن مع ذلك كان عليه البقاء بعيدا عن السكان الأصليين. أما ذرية نساء المماليك والشراكس فكانوا يستطيعون الالتحاق بصفوف خدمة المماليك (ولاسيما إذا كانوا أولاد السلطان). وأما الأولاد الذين يولدون لآباء من المماليك ونساء من أهل البلاد فكانوا يستبعدون نظريا من طبقة النخبة من الحكام المماليك، ولو أن التجربة العملية تبدو غير ذلك (هارمون Haarmon، ١٩٨٤م). هذا النظام الغريب يبدو أنه أعطى تجارة العبيد أهمية استراتيجية لحكام مصر، وأوجد تعايشا غير مألوف مع جنوة.

وكما يشير إرنكروتز Ehrenkreutz، فقد كان هناك "تلاق ملائم في المصالح الاقتصادية لجنوة مع مصالح المماليك الاجتماعية السياسية" (إرنكروتز، ١٩٨١م: ص ٣٣٥) في النصف الثاني من القرن الثالث عشر. ففي أوائل القرن الثالث عشر كانت السلطنة الأيوبية قد حصلت على جنود جدد من "تدفق العبيد المستمر من القوقاز عبر

الطرق التقليدية التي تعبر بلاد ما بين النهرين وآسيا الصغرى" (إرنكروتز، ١٩٨١م: ص ٣٣٦). لكن بعد عام ١٢٤٣م، أصبح التحكم في الطرق بين القوقاز وسورية بيد المغول، وبفضل تفوق المغول على الفرس والعراق والقوقاز وشرقي الأناضول، تمكن المغول من اعتراض حركة التنقل البري بين بلاد المماليك وسوق العبيد في الشمال الشرقي. "وقد فعل المغول ذلك أيام هولاكو، حين "اختفت قوافل العبيد من طرق التجارة الشرقية التي تلتقي في سورية ومصر على أثر القطيعة بين المغول والمماليك " (إرنكروتز، ١٩٨١م: ص ٣٣٧). بعد ذلك، اضطر المماليك إلى البحث عن طريقة للتخلص من خطر المغول.

وأخيرا قدمت جنوة تلك الطريقة، لكن ليس قبل عام ١٢٦١م حين أعاد لها سقوط مملكة القسطنطينية اللاتينية التي كان يسيطر عليها البنادقة حقوقها التجارية في المدينة والبحر الأسود (إرنكروتز، ١٩٨١م: ص ص ٣٤٠-٣٤١، والفصل الرابع السابق). وبعد استتباب الأمر لجنوة، استطاعت بمعونة عدو هولاكو، وهي القبيلة الذهبية بزعامة بيركه، أن تفتح طريقا بحريا يمتد من شبه جزيرة القرم (مصدر العبيد) إلى مصر عن طريق البوسفور والبحر الأبيض المتوسط. أما السلعة الأولى التي كانت تنقل على ذلك الطريق فهي العبيد.[٢]

أحست جنوة بالسعادة من تعاونها في تلك التجارة، على اعتبار أن "شحنة العبيد إلى مصر ... ميزة حاسمة كان تجارها يستخدمونها لبسط الهيمنة التجارية الأوروبية على بلاد الشام .... وأصبحت جنوة أهم موردي العبيد لجيش المماليك" (الرنكرويتز، ١٩٨١م: ص ٣٤١). ولم تتراجع قدرة المماليك على المساومة إلا في القرن الرابع عشر وذلك بسبب تطورات سياسية لم يستطيعوا السيطرة عليها.

أزاحت هزيمة الصليبيين جزءا من الالتزامات العسكرية المكلفة ... والأهم من هذا أن سلطنة المماليك، بعد اعتناق المغول الدين الإسلامي، والانحدار السريع في نظام الحكم

المغولي في بلاد فارس، أحست بالخلاص من شبح الزوال ... أضف إلى ذلك أن إعادة فتح طرق القوافل البرية التقليدية بين سورية وبلاد ما بين النهرين، أدى إلى استئناف تجارة العبيد المغربية التي يمارسها التجار المحليون في الشرق الأوسط. (إرنكروتز، ١٩٨١م: ص ٣٢٤). وهكذا استطاع المماليك الاستغناء عن الجنويين في نهاية القرن الثالث.

أما البنادقة الذين ما كان باستطاعتهم تقديم العبيد للمصريين، وبعد أن راهنوا على الطريق البحرية الجنوبية، فكانوا قادرين على استعمال الطلب الأوروبي على الحرائر والتوابل الشرقية، وعلى القطن والمنسوجات المصرية — السورية وغيرها كطعم. ففي العصر الفاطمي والعصر الأيوبي — اقتسم البنادقة السوق المصرية مع أبناء قومهم الإيطاليين القادمين من المدن الإيطالية التجارية الأخرى (مثل جنوة، وبيزا وأملفي Amalfi). أما في العصر المملوكي فعملوا على تدعيم مركزهم شيئا فشيئا، وأخرجوا منافسيهم بالتدريج عن التجارة الشرقية. ولما خضعت مصر لحكم المماليك مباشرة الذين زاد نشاطهم في تنظيم العلاقات بالتجار الأجانب، هرع البنادقة إلى استغلال الفرصة للحصول على معاملة تفضيلية منحتها لهم سيطرة الدولة.

في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، سعى البنادقة والمماليك سعيا حثيثا لاحتكار التجارة. وقد كان لهذه الاحتكارات نتائج مهمة لكلا الجانبين إذ استطاع البنادقة استبعاد التجار من المدن الإيطالية الأخرى، أو السيطرة عليهم على الأقل. أما في مصر في عهد المماليك فكان في وسع الدولة إخضاع تجار الكارم (الكارمية) من خلال فرض القيود على تجارتهم مع الأجانب، وبالتالي احتكار السوق لبعض المنتجات الرائجة.

وجاء الطاعون الأسود في منتصف القرن الرابع عشر ليكون بمثابة الفصل الأخير على الأقل لفترة السنوات المائة والخمسين التالية. ومن ذلك الحدث الرهيب برزت البندقية ومصر بين أوفر الناجين حظا على الأقل، إن لم نقل منتصرتين. وكما رأينا في الفصل الرابع، استردت البندقية عافيتها بعد خسارتها الفادحة في عدد

سكانها، على عكس جنوة التي لم تتكبد عددا ضخما من الضحايا. ومن الممكن الآن إعادة صياغة التفسير الذي سعى إليه المؤرخون الإيطاليون في السياسات الداخلية لكلتا المدينتين أو في روح التجارة فيهما.

بقيت البندقية على قيد الحياة بسبب بقاء مصر حية يغذيها شريان الطريق الجنوبي إلى آسيا. وفي عام ١٣٤٦م كانت للبندقية سفن تبحر بانتظام إلى الاسكندرية (أشتور، ١٩٧٢م، طبعة ١٩٧٨م: ص ١٧) ورغم الانقطاع الذي حدث بسبب الطاعون وعودته المرة تلو الأخرى إلى الظهور، فإن خط الاتصالات ذاك بين المركزين أثبت قدرته على البقاء. وفي القرن الخامس عشر، كانت الصلة بين مصر والبندقية هي كل ما تبقى من النظام العالمي في القرن الثالث عشر (مع أن النظام الفرعي الإقليمي كان على وشك أن يتغير على يد العثمانيين في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر). وسوف نناقش العلاقة بين البندقية ومصر وسورية تحت حكم المماليك بمزيد من التفصيل، لكن لا بد أولا من البحث فيما كان بوسع عالم التجارة الإسلامي أن يقدمه إلى الإيطاليين.

الإسلام والأعمال
Islam and Business

كثيرا ما تنظر الكتابات الأوروبية إلى الدول البحرية الإيطالية في العصور الوسطى على أنها عوامل نشطة تعمل في مجتمع إسلامي "خامل". ويعود الفضل إلى الإيطاليين في إدخال آليات هائلة ومجددة للتجارة والنقل في إقليم يفترض أنه أقل كفاءة. فهذا الجدل يفسر بعض الأكاذيب التي سبق ذكرها في الفصل الأول، وبالتحديد، إصدار الأحكام انطلاقا من النتائج، وعدم أخذ السياق العام في تقويم الروايات. صحيح أن "الغرب" كان هو الرابح في النهاية، لكن لا بد لنا من أن نفترض أنه ربح

لأنه كان أكثر تقدما في النظرية الرأسمالية أو تطبيقها معا. أما المجتمع الإسلامي فكان بحاجة إلى معلمين في هذه المسائل.

لقد قيل إن الإسلام يقف موقف العداء من الرأسمالية لأنه يحرم الربا، لكن هذا بعيد كل البعد عن الصحة. فعلى النقيض من المسيحية التي لم تكتف بتحريم الربا بل كانت أيضا "غير دنيونية" فإن الإسلام منذ البداية افترض وجود التجارة وعالج مسائل الأعمال (رودنسون Rodinson ١٩٧٤م؛ جواتين، ١٩٤٦ أ، ١٩٤٦ ب، ١٩٦٦ أ، ١٩٦٧م ومراجع أخرى؛ ويودوفيتش ١٩٧٠ أ). ولعل من الغريب أن نرى مدى اهتمام وثيقة دينية ووحي إلهي تهتم بكتابة الاتفاقيات التجارية (مثلما يفعل القرآن في سورة البقرة، الآيات ٢٨٢-٢٨٣). لكن لا بد من أن نتذكر أن مكة كانت مركزا مهما للقوافل، وأن محمدا - صلى الله عليه وسلم - عمل في التجارة قبل بعثته.

فالتجارة في المنطقة سبقت الإسلام بوقت طويل، واستمرت في دعم ازدهار الإمبراطورية الإسلامية المتوسعة. وكثير من مبادئ التجارة التي طبقت في تلك الإمبراطورية كانت مبادئ راسخة الجذور قبل أن يجعل القرآن منها قانونا ويفرض التعاملات التجارية الأخلاقية. فكثير من هذه المبادئ وضعته السامرة، كما كان الساسانيون يستخدمون "البنوك" و"الشيكات" و"الحوالات" قبل ظهور الإسلام (توسنت، ١٩٦٦م: ص ص ٤٦-٤٧). أما عقد القراض فكان شائعا في تجارة القوافل، إن لم نقل قبل الإسلام، ففي العصر الإسلامي بالتأكيد (لوبين ١٩٧٠م: ص ٣٤٥).

لقد أخذ الإسلام هذه المبادئ وأضاف إليها تقويما أخلاقيا ساميا للتجار وإسهامهم في المجتمع. ويقول جواتين (١٩٦٤ ب: ص ١٠٤) إن موقف الإسلام من التجارة كان إيجابيا بشكل ملحوظ:

> يعد دخل التاجر الأمين في النصوص الدينية الإسلامية مثلا على الكسب الحلال باعتباره كسبا لا شبهة فيه. أضف إلى ذلك أن التاجر كان قادرا على ممارسة جميع الفرائض على المسلمين لمثل

الصلاة ودراسة الكتب الدينية]. فمن السهل على التاجر المسافر أن يحج إلى مكة [ويزور العلماء، وأن يكثر من الصدقات والصوم بسهولة أكبر] من إخوته في الدين الآخرين الأقل منه مالا الذين يؤدون الأعمال اليدوية.

وبعد أن تسلم العباسيون مقاليد السلطة عام ٧٥٠م، ازدهرت الرأسمالية حين شرع التجار الأثرياء (الذين مولوا "الثورة البورجوازية" التي أطاحت بالأمويين) في "استخدام" الدولة لمآربهم الخاصة (جواتين، ١٩٤٦ ب: ص ص ١٠١-١٠٣). ويرى جواتين أن "الثورة البورجوازية التي حدثت في الإمبراطورية الإسلامية في القرنين الثامن والتاسع قامت على أسس دينية متينة تماما مثلما رافق ظهور الرأسمالية الحديثة في أوروبا موقف ديني جديد من كسب المال" (١٩٤٦ ب: ص ١٠٥). لكن المعلومات التي تدعم هذا الرأي ما زالت غامضة.

فبالنسبة إلى أوروبا، تم حفظ كمية كبيرة من العقود الموثقة مما يدل بوضوح على كيفية ممارسة الأعمال (مع الشرط التحذيري لسابوري Sapori، انظر الفصل الرابع). أما في الشرق الأوسط فليس هناك شيء من هذا القبيل. ويعبر مورغان Morgan عن أسفه (١٩٨٢م: المقدمة) لعدم وجود أرشيف يتضمن معلومات حول كميات البضائع المتبادلة وأسعارها، كما يلحظ يودفيتش (١٩٧٠ أ) غيابا مماثلا للعقود المكتوبة التي يمكن أن تتيح لنا إعادة بناء الممارسات الفعلية الخاصة بالشراكة والربح في الإسلام في العصور الوسطى.[٣]

ويتعذر البحث في الجوانب الكمية من التجارة نظرا إلى شح المصادر الوثائقية (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ: ص ٣). فإذا أخذنا في اعتبارنا الغياب المماثل للعقود[٤] استطعنا دراسة النصوص الفقهية التي تصف الآليات (أي الشروط) أو المبادئ التي تحكم تطبيقها. وهذا ما يفعله يودوفيتش في كتابه الذي يعالج أسس الشراكة والقراضة في فجر الإسلام وهو يحاول معرفة ما إذا كانت القيود التي فرضها الإسلام على

الأعمال كانت مسؤولة عن فقدان الهيمنة التجارية الإسلامية في العصور الوسطى (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ : ص ٤).

لكن كتب القانون مصدر ناقص. فكما أن الإيطاليين تغاضوا عن تعاليم الكنيسة في تحريم الربا، كذلك كان في الإسلام بعض التناقض بين الشريعة وتطبيقها. ومع ذلك، فإن كتب الشريعة تعد نقطة بداية للبحث. ويقول يودوفيتش (١٩٧٠ أ: ص ٨) إنه على رغم وجود الشراكة في أيام البابليين، فإن العرب هم الذين أدخلوا القراضة، فاتفاقيات الشراكة والقراضة كانت شائعة الاستعمال في العالم الإسلامي في العصور الوسطى، لأن كليهما خضع للتقنين في القرنين الثامن والتاسع (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ: ص ١٤) في وثائق أكثرها من العراق.

الشراكة

في القانون نوعان من الشراكة: شراكة الملك وشراكة العقد.[٥] أما شراكة الملك فهي الملكية المشتركة في أمر لا يشترط أن يكون تجاريا. أما النوع الثاني "فهو استثمار رأس المال واقتسام الأرباح والخسائر" وهو الشكل السائد من التنظيم التجاري ومحور نقاش مكثف في كتب القانون (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ: ص ١٩). ومع أن المفاوضة مكروهة شرعا (شراكة استثمار غير محدودة)، فهي جائزة عند الأحناف مع تفضيل العنان (شراكة الاستثمار المحدودة) حيث يصبح جزء محدود فقط من رأسمال الشريك جزءا من المبلغ المشترك (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ: ص ص ٤٠-٤٣).

ومن السمات الفريدة في الشراكة، على الأقل عند الأحناف، جواز "استثمار" العمل بالإضافة إلى المال (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ: ص ٥٥) وربما البضائع (محل شبهة، يودوفيتش، ١٩٧٠ أ: ص ٦١). "على النقيض من القراضة حيث يقدم أحد الطرفين رأس المال ويقدم الطرف الآخر العمل، فإن رأس المال في شراكة العمل يتألف أساسا من عمل الشريكين كليهما. أما نوع العمل المطلوب فهو عادة مهارة في صنعة ما مثل

الخياطة، أو الصباغة، أو الحياكة... التي توصف بأنها شراكة عمل بالأيدي... أو شراكة بالعمل .... بالأبدان... أو المهن" (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ: ص ٦٥) [٦].

قدمت شراكات العمل بديلا "عن نظام الإنتاج" الذي أفرز البروليتاريا في أوروبا. وبما أن تقسيم العمل في صناعة العصور الوسطى يقضي بأن من يقوم بالصنع لا يملك بالضرورة المواد الأولية التي يستعملها في الصنع، ولا علاقة له ببيع السلعة النهائية" (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ: ص ٦٦)، فقد كان بوسع الشراكات أن تساوي بين أصحاب رؤوس الأموال، والعمال، وبائعي الجملة. أضف إلى ذلك أنه كان من الممكن تشكيل الشراكة بين صاحب المبسط (أي البسطة) والحرفي الماهر الذي ينتج بضاعته، حيث يذهب جزء من الربح مقابل الإيجار (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ: ص ص ٧١-٧٤).

وكان من الممكن أيضا تأسيس شراكات "للإئتمان" في مطلع القرن الثامن على الأقل. وكانت هذه طرائق مهمة لتمويل التجارة والصناعة في العالم الإسلامي. ويؤكد يودوفيتش (١٩٧٠ أ: ص ص ٧٨، ٨٠) أن "الأدوات القانونية الضرورية للاستفادة من الائتمان التجاري كانت متوافرة بالفعل منذ أوائل العصر الإسلامي" وأن "البيع والشراء بالدين كان مقبولا وشائعا في ممارسة التجارة." وفي الحقيقة فإن التجارة النائية ما كان لها أن تقوم لولا وجود الدَّين. فالبيع بالدين لم يوفر أرباحا أعلى وحسب، بل كان وسيلة لتفادي تحريم الإسلام للربا من خلال الاستخدام البارع للائتمان. فقد كان الدّين قابلا للتحويل المرة تلو الأخرى، حتى ظهرت شراكات لبيع الديون وشرائها (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ٨١). ويخلص يودوفيتش إلى نتيجة واضحة مفادها أن "من الخطأ الإصرار على أن الدين في العصور الوسطى لم يستخدم إلا للاستهلاك، وليس للإنتاج فيما يتعلق بالشرق الأوسط في العصور الوسطى" (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ٨٦).

العقود

صحيح أن الوثائق المكتوبة لم تكن مطلوبة، وأن شهادة الشهود الشفهية كانت هي المفضلة، إلا أن هناك كثيرا من العقود التجارية المسجلة. فقد كان هناك بالفعل

موظفون في مقام "الكاتب بالعدل" (تيان Tyan، ١٩٦٠م) ونصوص مكتوبة، أي شروط (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ٨٨ وما بعدها) جاهزة للعقود (تماما مثلما نشتري "عقد الإيجار" المطبوع بدلا من أن نكتبه بأنفسنا). وكان كل طرف يحصل على نسخة من العقد، لكن الشراكة الحقيقية لا تبدأ عند توقيع العقد، بل عند تقديم المال اللازم لبدء العمل (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ٩٦).

القِراض

بالإضافة إلى الشراكة، شملت الشريعة الإسلامية أحكام ما يعرف *بالقراض commenda* الذي أصبح كما رأينا في الفصل الرابع، آلية مهمة للتجارة الإيطالية النائية. ففي اتفاقية القراض المعتادة، يقدم أحد الشريكين رأس المال في حين يسافر الشريك الآخر بالبضائع إلى الخارج. ومع أن هذا النوع من الشراكة يشبه الشراكة بين المال والعمل (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ص ٦٧، ١٧٠) إلا أن أحكامه الشرعية مختلفة، على اعتبار أن الشريك المسافر، رغم أنه شريك في الربح وله حق التفاوض مع طرف ثالث بالنيابة عن شريكه المقيم في بلده، لكنه غير مسؤول عن المخاطر المألوفة. وقد كان هناك ما يشبه القراض في تجارة القوافل أيام الجاهلية، حيث إن النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – كان على ما يبدو شريكا بالقراض مع خديجة بنت خويلد (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ١٧١). واستمر تطبيق هذا العرف، وامتد إلى أجزاء أخرى من العالم الإسلامي في القرن الأول الهجري حتى وصل أخيرا إلى أوروبا.[٧]

كان نظام القراض آلية رأسمالية بامتياز. فمن خلاله كان من الممكن استثمار رأس المال في التجارة أو في الإنتاج الصناعي، على عكس ما كانت عليه الحال في أوروبا، (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ص ١٨٥-١٨٦):

> يأتمن شخص أحد الوكلاء على ماله بشرط أن يقوم الثاني بشراء مواد أولية وتحويلها إلى سلع جاهزة للاستهلاك على أساس تقاسم الربح... ومن الممكن أن نسمي هذا الترتيب "قراض (شراكة) العمل"، حيث ترتبط عناصر الصناعة والإنتاج بوظائف القراض التجارية المعروفة.

ومن الممكن العثور على أمثلة من القراض والشراكة تعود إلى القرن الثامن، فأوراق جنيزا Geniza (وهي في الفسطاط منذ القرنين الحادي عشر والثاني عشر) [٨] تذكر اتفاقيات صناعية بين أصحاب رأس المال وعمال فصل حبيبات الذهب في دار السك، ومصانع الحياكة، ومعالجة الرصاص، والخياطة، والتطريز، والمخابز، ونفخ الزجاج، والأدوية، وفي المصابغ، ومصانع القماش الأرجواني، وأعمال الحرير، وصياغة الفضة، وتكرير السكر، وفي الدباغة، ومعالجة الأجبان ومشتقات الحليب (جواتين، ١٩٦٧م: ص ص ٣٦٢-٣٦٧). أما الفارق الرئيس بين عقد العمل (أي توظيف عامل) والشراكة أو اتفاقية القراض فهو أن في الحالتين الأخيرتين يتم الاتفاق على توزيع الربح المتوقع. وكما هي الحال في الاتفاقيات الإيطالية فيما بعد، فإن توزيع نسبة الربح يمكن أن تختلف، لكن من الضروري أن تكون محددة مسبقا (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ص ١٩٠-١٩٦).

كان القراض وسيلة مرنة لتمديد الديون وتحويلها. فحتى رأس المال المودع لدى طرف ثالث أو الائتمان من دين مستحق لأحد التجار يمكن أن يستثمر في اتفاقية القراض، على الأقل في المذهب الحنفي لدى وكلاء لهم سلطة إجراء مثل هذا التحويل (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ١٨٧). فمثل هذه المرونة ساعدت دون شك على ممارسة التجارة النائية لأنها سهلت منح الشريك النشط إما سلطة غير محدودة لاتخاذ القرارات (وهذا شائع في التجارة النائية) أو سلطات محددة. لكن حرية الوكيل في التصرف تشمل معظم المجالات التجارية التي يعمل ضمنها حتى في حال عقد القراض المحدود، على اعتبار أن الحد الوحيد لشرعية تصرفات الوكيل هي "الممارسة المعتادة للتجار" (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ٢٠٦). وكان على الوكلاء الاحتفاظ بدفاتر حسابات مفصلة، دون أية مسؤولية عن الخسائر (يودوفيتش، ١٩٧٠أ: ص ص ٢٣٧-٢٤٠).

الوكيل

كان توظيف الوكلاء من الأمور النادرة، على عكس اتفاقيات الشراكة والقراض التي كانت شائعة في ممارسة التجارة، وذلك على الرغم من استطاعة العبيد المخلصين، أو الأجراء "ويطلق عليهم اسم الأولاد" العمل لصالح أسيادهم (جواتين، ١٩٧٦م: ص ص ١٣١-١٣٣). وكان لوكيل التجار دور بالغ الأهمية خارج البلاد، لأنه كان بمثابة ممثل للتجار من منطقته. وكان لهذا الموظف المحترم ثلاث وظائف (بحسب جواتين، ١٩٧٦ : ١٨٦-١٩٢)، فهو بمثابة الممثل الشرعي لبني وطنه، ومدير ما يعرف بدار الوكيل حيث يخزن بضائع التجار الغائبين التي قد يطلب إليه تسويقها، وأخيرا وهو الأهم، كان:

> المؤتمن عند التجار والحكم المحايد لفض النزاعات بينهم... وكانت دار الوكيل تستعمل كالبورصة باعتبارها أرضا محايدة تعقد فيها الاجتماعات،.... وكان الكاتب بالعدل يجلس في دار الوكيل ليكتب العقود التجارية حتى تأخذ اتفاقيات الشراكة والقراض شكلها القانوني السليم على الفور.... لذا كان لدار الوكيل صفة شبه رسمية.

أما في الموانئ البحرية فلم يكن وكيل التجار بمثابة مراقب على الميناء، وجابي الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى وحسب، بل كان بمثابة العنوان البريدي أيضا.

وهناك تشابه كبير بين هذا الدور في التجارة العربية وبيوت التجار الأجانب في أسواق شمبانيا الموسمية أو بيوت القناصل عند التجار الإيطاليين في كل من بروج وأنتويرب. ولا حاجة إلى التفسير الديني ولا إلى مفهوم "الانتشار" لتعليل أوجه الشبه هذه. فالحاجات المشتركة أدت إلى نشوء الحلول المشتركة. وهذا ينطبق أيضا على المال والأعمال البنكية، مع وجود بعض الاختلافات المهمة بين الثقافتين.

التجار والائتمان والمال والأعمال البنكية

من خلال تحليل جزء بسيط من ١٠٠٠٠ مادة (منها ٧٠٠٠ يمكن اعتبارها "وثائق") عثر عليها في مستودع جنيزا، رسم جواتين (١٩٦٧م: ص ١٣) صورة لكيفية عمل المال

والائتمان في الفسطاط في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وفي أماكن أخرى شبيهة بها.[٩] ويرى جواتين أن التجارة، حتى تجارة المفرق (التجزئة)، كانت تتم أصلا عن طريق الائتمان، لأن الدفع يمكن تأجيله بشكل روتيني مدة شهرين بعد التسليم. "وأحيانا، كان يمكن تمديد فترة السداد لقاء سعر أعلى مما اتفق عليه، وهذا فائدة مقنّعة" (جواتين، ١٩٦٧م: ص ص ١٩٧-١٩٩).

وفي نهاية المطاف كان لا بد من سداد الدين. كانت العملة المتداولة هي الذهب والفضة، سواء بالوزن أو بالعملة المسكوكة المتداولة، وكان بعضها قديما ومتآكلا وأخف وزنا مما كتب عليه، وبعضها الآخر سك حديثا، وبالتالي كان دقيقا. وتلافيا لعملية إعادة فحص العملة الذهبية باستمرار، وهي عملية مضنية وطويلة، كان "المال يحفظ في أكياس مختومة فيها عدد محدد من القطع الذهبية تدون قيمتها على الكيس من الخارج." وبما أن هذه الأكياس تختم ثم تتناقلها الأيدي دون أن تفتح، فإن شخصية الذي ختمها وموثوقيته كانت أمرا حيويا. فبعض الأكياس "كانت تحمل خاتم فاحص المال القانوني، أو خاتم المكتب الحكومي، أو دار صرافة شبه رسمي، وغيرها... وبعضها كان يحمل اسم تجار بعينهم.... أما القاعدة، فهي أن أرقام رجال البنوك كانت تدل على القيمة الحقيقية للدنانير أي وزنها" (جواتين، ١٩٦٧م: ص ٢٣١). لكن العملة الفضية الأدنى قيمة لم تكن توضع في أكياس مختومة.

وحيث وجد المال، وجد الصرافون. فالصرافون (أو المصرفيون الذين كانوا تجارا أيضا كما هي حالهم في أوروبا)[١٠] لم يتحققوا من صحة النقود وحسب، بل كانوا يمارسون تبديل النقود المحلية والأجنبية أيضا (جواتين، ١٩٧٦م: ص ص ٢٣٤-٢٣٧). ويشير جواتين إلى انتشار الصرافين في كل مكان، مبينا أنه كانت لهم أسواقهم الخاصة في الإسكندرية والفسطاط.

ومن ناحية أخرى، كان المصرفيون يقبلون إيداع الأموال لديهم لحفظها، مع أنه لم يكن يفترض بهم استثمارها، على عكس نظرائهم الأوروبيين (يودوفيتش، ١٩٧٩م). ومن اللافت أنهم كانوا يقبلون أيضا الحوالات" وهذه طريقة أخرى للقول إنهم كانوا يقرضون المال. وبالطبع، فإن " المصرفي لا يصدر حوالات إلا لرجل تسلم دفعات أو إيداعات باسمه ... وجرت العادة على الاحتفاظ بجزء من المال لدى المصرفي" (جواتين، ١٩٧٩م: ص ص ٢٤٥-٢٤٧). لكن المصرفيين أيضا كانوا يدخلون في القراض أو الائتمان فيقدمون رأس المال مقابل حصة محددة مسبقا من الربح. ولم يتقاض المصرفيون رسما لقاء إيداع الأموال، بل لقاء تبديلها أو إقراضها (وهي فائدة مقنعة تحت اسم الشراكة أو القراض أو القرض)، ولقاء إصدار السفتجة (الكمبيالة).

لكن أهم دور للمصرفي كان تحويل الأموال من طرف إلى آخر أو من مكان إلى آخر. وفي هذا المقام، علينا التمييز بين "الحوالة" و "السفتجة" (الكمبيالة). ويصف لنا جواتين (الكمبيالة) قائلا إنها تبين مدى التشابه بينها وبين الشيك الحديث.[١١] ففي الزاوية العليا اليسرى يدخل المبلغ المطلوب دفعه (بالأرقام) وفي الزاوية السفلى اليسرى يذكر التاريخ ثم اسم الدافع. "من الناحية القانونية، كانت أوامر الدفع على هيئة تحويل أو دين أو تنازل لدائن ... تم أمام محكمة أو كاتب بالعدل... أما الإجراء المألوف فهو تسديدها عن طريق المصرفي" (جواتين، ١٩٦٧م: ص ص ٢٤١-٢٤٢).

صحيح أن المصرفيين الأوروبيين لم يطوروا الحوالة حتى القرن الرابع عشر، إلا أن "السفتجة" التي سبقتها، وأصلها فارسي، كانت شائعة الاستخدام في تجارة الشرق الأوسط.

كانت القاعدة تقضي بإصدار السفتجة من قبل مصرفيين معروفين أو سحبها باسمهم أو اسم من يمثلهم من التجار – لقاء رسم معين، وبعد إبرازها كان عليها جزاء تأخير يومي ... في حال عدم الدفع ... وبما أن إبراز صك الحوالة يوجب الدفع الفوري، فقد كان المصرفيون، حتى الكبار منهم،

يحجمون عن إصدار صكوك السفتجة بمبالغ كبيرة ... ولقد كان استعمال السفتجة متطورا جدا ولاسيما داخل مصر ذاتها وبين المراكز الدولية مثل القاهرة وبغداد. (جواتين، ١٩٦٧م: ص ص ٢٤٣-٢٤٥).

الحسابات

يبين عدد من وثائق الجنيزا مدى دقة المصرفيين في تسجيل حساباتهم مثلما هو متوقع. فإحدى هذه الوثائق المعروفة باسم حسابات مصرفي وتحمل تاريخ ١٠٧٥م (جواتين ١٩٧٦م: ص ٢٩٥) تحتوي على بنود إدخال صكوك السفتجة (أي الكمبيالات) المودعة لديه، وكشف بالوارد والنافذ، بالإضافة إلى قيود الدائن والمدين، وقيود الدفعات النقدية — وكلها لعميل واحد. وهناك وثيقة حسابات أخرى تعود إلى القرن الثاني عشر بين أحد كبار التجار والمصرفي الذي كان "شريكا" له. وتقع هذه الوثيقة في عمودين، مع أنها ليست في صورة قيود مزدوجة المتبعة حديثا، وبعد جمع القيود الدائنة والمدينة، هناك ذكر لصافي المبلغ المتبقي (جواتين، ١٩٦٧م: ص ٢٩٩). ويبدو أن هذا يدل على نظام مصارف وحسابات لا يقل تطورا عما نراه في أوروبا بعد ذلك بعدة قرون.

وهكذا كانت المتطلبات القانونية والمؤسساتية الضرورية لتمويل الإنتاج والتبادل الرأسمالي وإدارته متوافرة في العالم الإسلامي قبل أن يتمكن الأوروبيون من الاستفادة منها بوقت طويل. (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ : ص ٢٦١). فلا عجب إذن إذا علمنا أن اقتصاد العالم الإسلامي كان بالغ التطور؛ وفي الواقع فإن التجار والبحارة الإيطاليين لم يسعوا إلى الحصول على التوابل والأصبغة التي كانت مصر تنقلها من الشرق الأقصى، بل إلى الحصول على إنتاجها الزراعي والصناعي أيضا. لذا لا بد لنا من الرجوع عدة قرون إلى الوراء لنتتبع كيف تطور ذلك الاقتصاد، وكيف كان يسير على اعتبار أن الازدهار الاقتصادي هو الذي جعل القاهرة، والإسكندرية أيضا إلى حد ما، مراكز مزدهرة للإنتاج والتجارة.

الفسطاط – القاهرة [١٢] وعمليات الإنتاج والتجارة

Fustat - Cairo[12] and The Processes of Production and Trade

بدأت الفسطاط التي أسسها عام ٦٤٠م العرب القادمون من الجزيرة العربية الذين أدخلوا الإسلام إلى مصر لتكون مستوطنة عسكرية مثلها مثل البصرة والكوفة في العراق. لكن موقعها الاستراتيجي على النيل جنوبي النقطة التي يتفرع عندها النهر الذي يجري نحو الشمال ليشكل الدلتا، جعل منها موقعا طبيعيا لتكون عاصمة سياسية واقتصادية وهي الأسباب ذاتها التي مكنت ممفيس على الطرف المقابل من السيطرة على مصر في عهد الفراعنة. ففي أوائل القرن التاسع، أصبحت الفسطاط الميناء الداخلي الرئيس في مصر ومركزا حيويا للإنتاج الصناعي والتجارة. وسرعان ما أصبحت مع ضواحيها التي أضيفت لها تباعا واحدة من أكبر مدن العالم الإسلامي، ومدينة طموحة تضاهي بغداد. وقد انعكس انحطاط الدولة العباسية المتمركزة في بغداد في القرن العاشر في ازدياد استقلال الإقليم المصري (والفوضى المستشرية أيضا)، وهو ما انتهى بغزو الفاطميين لمصر في عام ٩٦٩م، وهم أسرة شيعية جديدة قدمت من تونس.

أسس القائد الفاتح جوهر الصقلي مدينة ملكية جديدة للخليفة الفاطمي قرب الفسطاط، وكانت أرضا مسورة تسمى القاهرة على مقربة منها. ولم تنجح القاهرة في القرنين العاشر والحادي عشر في جذب النشاط الاقتصادي من الفسطاط،[١٣] بل حفزت توسع الفسطاط من خلال زيادة الطلب على منتجاتها ومستورداتها. ورأى المقدسي وهو يكتب بعد الفتح الفاطمي بقليل (انظر الفصل السادس) في المدينة المزدوجة (رانكينغ وآزو: ص ص ٣٢٢–٣٢٤):

> مدينة حاضرة بكل معنى الكلمة. فهي مقر أمير المؤمنين (الخليفة) ذاته بالإضافة إلى احتوائها على كل وزارات الدولة... وعاصمة مصر عن جدارة، وقد تفوقت على بغداد، وأصبحت رمزا لعظمة الإسلام ومركز التجارة العالمية ... وليس بين العواصم الأخرى مدينة تفوقها سكانا ... أما أهلها

فمسالمون وينعمون بالرفاهية، وهم طيبون وكرماء ... وتتألف البيوت في الفسطاط من أربعة أدوار أو خمسة، مثلها مثل أبراج المراقبة .... وقد سمعت أن عدد الساكنين في كل منها قد يصل إلى مائتين.

وقد وصف المقدسي القاهرة وعدن وصحار بأنها المكان الأفضل ليصيب المرء الثراء من التجارة لأن

الفاكهة تصلها من سورية والمغرب (شمال إفريقيا) في كل الفصول، كما يقصدها الرحالة من العراق ومن دول الشرق، وتأتيها السفن من شبه الجزيرة ومن بلاد الروم (بيزنطة وأوروبا). أما تجارتها فمزدهرة، وتدر أرباحا كبيرة، وتتمتع بثروات طائلة (ترجمة رانكينغ وأزو: ص ٣٢٧).

وبالرغم من ازدهار التجارة والصناعة في العهد الفاطمي إلا أن القدرات الدفاعية ظلت تعاني من الضعف. وفي عام ١١٦٨م هب صلاح الدين إلى إنقاذ المدينة من الغزو الصليبي، وانتهى الأمر بتسلم الأيوبيين مقاليد الحكم من الفاطميين. وحيث إن الفسطاط أحرقت عن عمد لإيقاف زحف الصليبيين، فقد فتحت القاهرة أمام الجماهير بعد أن كانت منطقة ملكية محرمة على العامة. ومنذ ذلك الحين، توسعت القاهرة والفسطاط التي أعيد بناؤها وامتدت المدينتان إحداهما نحو الأخرى، وأصبحتا معا العاصمة الاقتصادية والسياسية للبلاد.

شرع الفاطميون في بناء قوة بحرية هائلة،[١٤] وحين تحركوا من تونس إلى مصر، جلبوا معهم قواتهم البحرية إلى شرقي البحر المتوسط (جواتين، ١٩٦٧م: ص ٣٤).كما بنوا ميناء وترسانة بحرية على مقربة من القاهرة، وأبحرت سفنهم بجرأة في البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي. وفي تلك الفترة انتقل "مركز الإسلام في المحيط الهندي من الخليج العربي إلى البحر الأحمر" (توسنت، ١٩٦٦م: ص ٥١) وازدهر ميناء عدن. صحيح أن الإيطاليين كسروا قوة الأسطول الفاطمي في البحر المتوسط، لكنهم لم ينجحوا قط في دخول طريق البحر الأحمر الذي كانت نقطة اتصاله بالبحر المتوسط عن طريق قناة نيشو القديمة تملأ بين فترة وأخرى لتمنع مثل هذه

التحرشات.[١٥] ولقد بذل الفاطميون جهدا كبيرا في حماية مؤخرتهم، كما توسعت التجارة مع الهند في عهدهم.

منح الفاطميون الحرية المطلقة للميول الرأسمالية لدى رعاياهم من المسلمين واليهود،[١٦] مع أن الخطوط بين الحكومة والمجتمع المدني لم تكن واضحة مثلها مثل دول المدن البحرية الإيطالية. فقد كانت الدولة المالك الفعلي لمعظم الأراضي، وكانت موضع احتياج إلى حماية السفن التجارية باعتبارها المحتكرة للقوة. صحيح أن الدولة آنذاك لم توجه التجارة مثلما فعلت فيما بعد، "لكن وجود الحكومة كان واضحا تماما" (جواتين، ١٩٦٧م: ص ٢٦٧). ولم تكن الحكومة أكبر العملاء وحسب، فحتى المنتجات الزراعية، وبالأخص الكتان، كانت تشترى من الوكالات الحكومية أو عن طريقها."

كانت العلاقة بين التجارة والحكومة واضحة على نحو خاص فيما يخص البحر الأبيض المتوسط، ومعرضة إلى التهديد باطراد من جانب السفن الأوروبية. وقد جمع جواتين بعض التفاصيل عن ١٥٠ سفينة عربية كانت تجوب البحر المتوسط في القرن الحادي عشر. ووجد أن أصحابها كانوا من الأفراد (١٩٦٧م: ص ٣٠٩)؛ لكن استمرار الحاجة إلى الحماية العسكرية جعل أصحاب السفن يرتبطون بشكل غير متناسب مع الحكومة بطريقة أو بأخرى (١٩٦٧م: ص ٣١٠)؛ ومع ذلك شكل التجار "أكبر مجموعات أصحاب السفن" (جواتين، ١٩٦٧م: ص ٣١١). أما على الطريق الهندي، حيث لم تكن هناك حاجة ماسة إلى الحماية، فكان التجار يتولون أمورهم بأنفسهم في معظم الأحيان. في تلك الفترة ازداد تنافس أصحاب القوارب الصغيرة بحثا عن أسواق السلع ومصادرها مما أفرز بالتدريج قدرا كبيرا من التباين ودفع بمن يعرفون بتجار الكارم إلى القمة.

الكارمية (تجار الكارم)

من هم تجار الكارم؟ وما هي بضاعتهم؟ وما هي علاقتهم بالدولة وبالمنتجين؟ إن الإجابات عن هذه الأسئلة تغيرت بتغير الزمن، لذلك يمكننا اعتبار العصر الفطمي نقطة انطلاق لقياس التطورات اللاحقة.

أعطى المستشرقون كثيرا من الانتباه إلى الكارمية، وحاولوا بناء صورة غريبة عنهم تتناسب واسمهم الغريب، ومع ذلك فإني أرى أن المفهوم والاسم يدلان على ظاهرة قريبة من الواقع. فكلمة "كريم" تعني "عظيم" وفي هذه الحال، تستعمل صفة لتمييز كبار تجار الجملة عن بقية صغار التجار الذين يتاجرون بكميات صغيرة تقرب من البيع النهائي، مثلما تفرق الفرنسية بين عبارتي *marchand en gros* *أي تاجر الجملة* و*commerÇant* *أي البائع*.

من الواضح إذن، أن ظهور الكارمية وتعاظم أهميتهم يتناسب ومعدل عملياتهم. ويقول أشتور (في مقاله عن "تجار الكارم The Karimi Merchants" ١٩٥٦م، طبعة عام ١٩٧٨م: ص ص ٤٥-٦٥) إن أقدم المراجع التي عثر عليها كانت في العهد الفاطمي حين ورد ذكر "سفن الكارمية" في القلقشندي. ويضيف لبيب (١٩٦٥م: ص ٦٠) المزيد إلى هذا. وبحسب ما أورده القلقشندي فإنه كان للفاطميين أسطول قوامه خمس سفن في البحر الأحمر لحماية التجار من القراصنة. وكان حاكم قيش وأمير يمثل الفسطاط يشرفان معا على هذا الأسطول. واستمرت الحماية في العهد الأيوبي، حيث تحولت السفن التي تنقل الجنود إلى الحجاز واليمن إلى البحر الأحمر فأثبتت فاعليتها أكثر من أسطول الفاطميين من قبل. وقد آزر صلاح الدين الكارمية باطراد لعظم استفادته من المكوس المفروضة عليهم. (يروي المقريزي أنهم كانوا يدفعون الضرائب المستحقة عن أربع سنوات مقدما!) وكان صلاح الدين أشد الناس حرصا على إبعاد الأوروبيين عن القاهرة والبحر الأحمر. وحدثت أعقد الأزمات التي واجهها تجار الكارم في عام ١١٨٢م في العهد الأيوبي حين حاول الصليبيون دخول البحر الأحمر. لكن انتصار صلاح الدين في البحر الأحمر حسم المسألة لصالح الكارمية. وفي عام ١١٨٣م بنى ابن أخ صلاح الدين ونائبه في مصر فندقا شهيرا للكارمية في الفسطاط. ثم بنى التجار بعد ذلك فنادق أخرى في الإسكندرية وقوس وبقية أنحاء البحر الأحمر

(لبيب، ١٩٦٥م: ص ٦١). ورغم ادعاء لبيب (١٩٧٠م: ص ٢٠٩) أن أسماءهم ظهرت للمرة الأولى في القرن الحادي عشر، إلا أن ذكرهم بانتظام لم يلحظ حتى القرن الثاني عشر، حين تزايد طلب الأوروبيين على التوابل عن طريق مصر.

وبصرف النظر عن الخلاف حول أصول الكارمية، هناك إجماع عام على تعاظم أهميتهم بشكل كبير في عهد المماليك البحرية، ولاسيما في عهد السلطان الناصر محمد في العقد الأخير من القرن الثالث عشر والعقود القلائل الأولى من القرن الرابع عشر (انظر فيشل Fischel ١٩٨٥م؛ أشتور، ١٩٦٥م؛ جواتين، ١٩٥٨م؛ لبيب، ١٩٧٠م؛ فيت، ١٩٥٥م)، حيث اكتسبت تجارة التوابل آنذاك أهمية مركزية في الاقتصاد المصري. وكما ذكر أشتور(١٩٥٦م؛ طبعة ١٩٧٨م: ص ص ٥٢-٥٣) فإن:

> احتكر تجار الكارم تحت حكم المماليك البحرية، تجارة التوابل بين اليمن ومصر .... وكان هناك اختلاف كبير بين تجارة التوابل الهندية في العصر الفاطمي والعصر المملوكي. فقد حل تجار الكارم الذين جمعوا ثروات طائلة شيئا فشيئا محل صغار الرأسماليين الذين كانوا يمارسون تلك التجارة. وكانت تلك ثمرة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها حكومة المماليك في قمع صغار التجار من خلال نظام المكوس والاحتكارات الذي فرضته.

ومع أن لبيبا (١٩٧٠م: ص ٢١) يوافق أشتور بصفة عامة، لكنه يعزو نماء الثروة عند تجار الكارم في أوائل عهد المماليك البحرية إلى المهارات التجارية لدى التجار أنفسهم، المدعومة بنظام حرية العمل الذي أبقى أوائل المماليك عليه من العهد الأيوبي. فما يدعوه أشتور "بسياسة المماليك القمعية" هو عند لبيب سياسة حماية انتهجتها الحكومة المصرية وأفاد منها التجار العرب (لبيب، ١٩٧٠م: ص ٢٠٩).

وبصرف النظر عن التفسير، يتفق الجميع على أن تجار الكارم بلغوا ذروة أهميتهم في أوائل القرن الرابع عشر حين وصل عددهم بحسب رواية ابن حجر إلى حوالي مائتي تاجر في مصر (حسبما ورد في لبيب، ١٩٧٠م: ص ٢١٢). وقد بحث

جاستون ويت Gaston Wiet (١٩٥٥م) في أخبار التاريخ حتى خرج بقائمة من ٤٦ تاجرا كانوا يعملون في مصر بين ١١٤٩م والقرن الخامس عشر وصفتهم المصادر الأصلية بأنهم "من الكارمية." وتبين المعلومات الشخصية المتوافرة عمن ذكرت أسماؤهم في تلك القائمة حقيقة أولئك الناس ونوع النشاطات التي كانوا يمارسونها.

ويبدو أن جميعهم كانوا مسلمين، مع أن أشتور يرى ان بعض اليهود كانوا محسوبين على الكارمية أيضا (١٩٦٥م، طبعة ١٩٧٨م: ص ٥٥).[١٧] كما كان كثير منهم، كما هو متوقع، أبناء تجار آخرين من الكارمية أو من أقربائهم، وبعضهم واصل الارتقاء في المراتب الدينية حتى أسندت إليهم مناصب رفيعة (وقد عين بعضهم في القضاء، وتسلم أحدهم منصب نائب شيخ جامعة (الأزهر) أو في المناصب المدنية، حيث أسند إلى اثنين منهم على الأقل منصب شهبندر التجار في أسواق القاهرة. كما أطلق على بعضهم لقب "شيخ الكارمية في القاهرة ودمشق" مما يشير إلى احتمال تنظيم التجار في "نقابة" أولية.[١٨]

تلقي المعلومات المتوافرة بعض الضوء على نشاطات الكارمية. فقد كانت التوابل بعضا من أهم بضائعهم، لكنها لم تكن الوحيدة، أما امتداد نشاطهم فكان واسعا. ويقال إن بعضهم، ولكن ليس كثيرا منهم، سافر إلى الصين، وإن لكثير منهم تعاملات في الهند، ولاسيما على ساحل مالابار؛ فأسماء الموانئ الهندية مثل كامباي وكلكتا ترد باستمرار. ويبدو أن جميعهم سبق لهم العمل في عدن واليمن، وبالأخص بعد انتعاش ذلك الميناء عام ١٢٢٩م تحت حكم الرسوليين (ويت، ١٩٥٥م: ص ٨٨). ولم يمارس هؤلاء التجارة البحرية مع الشرق الأقصى وحسب، بل سلكوا طرق القوافل البرية أيضا. وكان لكثير منهم مكاتب فرعية في الشام وبالأخص في دمشق. وما أن فتح الطريق البري إلى العراق في نهاية القرن الثالث عشر، حتى بدؤوا التعامل مع بغداد. ولم تقتصر نشاطاتهم على التوابل، فقد ضمت لائحة ويت تجار الأقمشة، وأصحاب

مناجم الزمرد في مصر العليا، وتجار الحرير، والرصاص، والخزف، والعبيد، والماس بالإضافة إلى المصرفيين وأصحاب السفن. أما تنوع مشروعاتهم فيستحق الإعجاب. ويذكر جواتين (١٩٦٧م: ص ص ١٥٣-١٥٥) أن تجار الجملة كانوا يتاجرون بعدد كبير من البضائع في مختلف الموانئ والأماكن. فعلى التاجر الكبير "أن ينوع نشاطاته ويقبل شتى أنواع الطلبات من عملائه لكي يوزع المخاطر ويواجه تقلبات السوق."

ويبدو أن الكارمية حافظوا على مكانتهم المهمة في تجارة مصر النائية بعد أن شرعت حكومة المماليك في لعب دور فعال في التجارة وحاولت احتكار تجارة التوابل. صحيح أن بعض المؤرخين يرون أن هيمنة الكارمية بدأت في الانحسار في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، وينحون باللائمة في انحدار هذه الطبقة من التجار على تزايد قوة التجار الإيطاليين في مصر في أوائل القرن الخامس عشر، (انظر أشتور *تفوق البنادقة في تجارة بلاد الشام The Venetian Supremacy in Levantine Trade*، ١٩٧٤م، طبعة ١٩٧٨م: ص ٢٦) لكن هناك تفسيرات بديلة. فكما سنرى لاحقا حين نبحث بالتفصيل في العلاقة بين التجار الأوروبيين والحكومة المصرية، فإن الكارمية احتفظوا بأهميتهم بصفتهم موردي البضائع حتى بعد احتكار الحكومة لتجارة التوابل مع التجار الإيطاليين القادمين من الطرف الآخر من البحر المتوسط. يضاف إلى ذلك أن الانحدار (أو الانتقال) تصادف مع الكساد الذي تبع وباء الطاعون، مما يشير إلى احتمال أن تكون الدولة قد تدخلت لملء الفراغ الذي خلفه موت كثير من التجار.[١٩]

الصناعات والإنتاج الزراعي: "مجمع عسكري – صناعي؟"

يتجلى مدى التعاون بين الحكومة والتجار في زراعة المحاصيل الزراعية مثل القطن والكتان وقصب السكر ومعالجتها حتى تصبح منسوجات أو مصنوعات زاهية وفي تسويقها داخليا أو خارجيا. ومنذ العهد الأيوبي، حين بدأت الإقطاعية العسكرية تطبع مصر وسورية بطابعها الخاص، ازداد تدخل طبقة أجنبية مختارة في الريف

المصري. ففي النظام المملوكي الذي يخصص للأمراء مناطق زراعية كاملة وينتظر منهم استخدام الفائض الذي ينتزعونه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (وهو المرجح) في مد جنودهم بالمال والعتاد، كان التعايش بين الحكومة و"المجتمع المدني" أمرا لا مفر منه.

كانت مصر تنتج أنواعا كثيرة من المصنوعات تستحق الإعجاب، لا في مصانع ضخمة، بل في ورشات صغيرة (جواتين، ١٩٦٧م: ص ٨٠) حيث يملك العمال أدواتهم الخاصة ويجمعون بين الصنع والبيع (جواتين، ١٩٦٧م: ص ص ٨٥-٨٦). ومن الصناعات التي انتشرت في القاهرة والتي أوردها جواتين (١٩٦٧م: ص ص ١٠٨– ١١٥) ورش المصنوعات المعدنية والمعادن بما فيها العتاد والمعدات العسكرية، والزجاج والخزف، ودباغة الجلود، والصناعات الجلدية، والبرشمان، والورق، وتجليد الكتب، والبناء، وقطع الأحجار وصناعة الأثاث، وتحضير المواد الغذائية ومعالجتها. وكانت أكبر المصانع هي "المطابخ" حيث يتم تكرير السكر أو صنع الورق. وكانت هذه المصانع، وأغلبها ملك للسلطان أو كبار الأمراء، توظف عددا كبيرا من العمال.

لكن أهم صناعات مصر في العصور الوسطى كانت هي ذاتها التي سيطرت على اقتصاديات أوروبا، ألا وهي النسيج. وقد عبر جواتين عن الأسباب الكامنة وراءها أصدق تعبير إذ قال (١٩٦٧م: ص ١٠١):

> كانت صناعة النسيج في العصور الوسطى هي الصناعة الأساس في حوض البحر الأبيض المتوسط مثلها مثل الفولاذ والمعادن الأخرى في الاقتصاد الحديث. وبقدر ما تسمح لنا المعلومات الإحصائية بمعرفته، ربما كانت هناك نسبة كبيرة، ولعلها الأغلبية، من القوى العاملة، وبالتأكيد أغلبية الطبقات المشتغلة بالتوزيع، تعمل في هذا الفرع من الاقتصاد. فالمنسوجات في تلك الأيام كانت أمتن وأغلى مما هي اليوم ... وكان الناس يدفعون أسعارا باهظة لقاء قطع مختارة بعينها من المنسوجات ... لأن الملابس شكلت جزءا – وأحيانا جزءا كبيرا – من استثمارات الأسرة، فقد كانت تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وقابلة للتحويل إلى أموال نقدية عند الحاجة. أما أثاث المنزل فيتألف على الأغلب من السجاد بمختلف أنواعه، والمقاعد الطويلة، والأرائك، والستائر، والملاءات ....

ونستطيع أن نتبين طريقة التفاعل بين الإنتاج الزراعي والصناعات المدنية من استعراض صناعتين رئيسيتين في مصر هما النسيج التي تعتمد على القطن والكتان المنتجين محليا، وتكرير السكر والحلوى التي تعتمد على قصب السكر المحلي. ففي كلتا الصناعتين، لعبت الحكومة دورا رئيسا من خلال التحكم بالأراضي حيث تزرع المواد الأولية، وامتلاك كثير من مصانع الإنتاج، وشراء كميات كبيرة أخيرا من المنتجات الجاهزة، إما لاستهلاكها أو لبيعها من جديد إلى التجار الإيطاليين. وفي عهد الفاطميين، أصبح السلطان أكبر "الرأسماليين،" كما ازداد تدخل الدولة في الإنتاج في عهد الأيوبيين والمماليك مع أن احتكارات الدولة لم تتم إلا في القرن الخامس عشر.

السكر وتكريره

صحيح أن السكر كان يزرع في شتى أنحاء مصر وسورية، لكن مصر العليا كانت أكبر منتجيه في المنطقة (أشتور، ١٩٨١م: ص ٩٣). وكانت معظم مصانع السكر تقوم في المزارع ذاتها، لكن المطابخ انتشرت أيضا في المدن الصغيرة في مصر العليا وحتى في القاهرة القديمة (الفسطاط). ففي أوائل القرن الرابع عشر، كان في القاهرة القديمة وحدها ٦٦ مصنعا للسكر، بدا أن الجزء الأكبر منها تأسس في النصف الثاني من القرن الثالث عشر حين شهدت مصر طفرة حقيقية في صناعة السكر المصري عادت عليها بالربح الوفير (أشتور، ١٩٨١م: ص ص ٩٤-٩٥). ومع أن كميات هائلة من الحلوى كانت تستهلك محليا، لكن كثيرا منها كان يصدر في القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر إلى الدول العربية الأخرى وإيطاليا وجنوبي فرنسا، وكاتالونيا، وحتى فلندرة، وإنجلترا، وألمانيا (أشتور، ١٩٨١م: ص ص ٩٧-٩٨). ويصف أشتور (١٩٨١م: ص ٩٩) مصانع السكر المصرية وصفا دقيقا فيقول إنها:

> مشروعات رأسمالية، بمعنى أن الشركات الضخمة كانت تزيح المشروعات الصغيرة. فمركز السكر في الملاوي على سبيل المثال، خضع في النصف الأول من القرن الرابع عشر لأسرة بني فضيل التي

كانت تزرع ١٥٠٠ فدان بقصب السكر سنويا. أما أعظم رجال صناعة السكر فكانوا أمراء المماليك، ومديري الإدارة المالية عند السلطان ... [كان الأمراء يحصلون على قطاعة لتكرير السكر] حتى السلاطين أنفسهم فكانت لهم علاقة بصناعة السكر [من خلال مزارع السكر الملكية، والمعاصر، والمصانع].

تمتع الموظفون المماليك بمزايا أكثر من المواطنين البورجوازيين نظرا لانخفاض الضرائب المترتبة عليهم، ولقدرتهم على توظيف الأيدي العاملة من الفلاحين عن طريق السخرة، وبذلك كانوا في منافسة غير شريفة مع الصناعيين البورجوازيين (أشتور، ١٩٨١م: ص ص ٩٩-١٠٠). ويبدو أن المماليك في القرن الرابع عشر، وبالأخص القرن الخامس عشر، سيطروا على إنتاج السكر المباشر، فإذا فشلت المنافسة غير الشريفة، أكرهوا الناس على شراء سكر السلطان، فقد كان الفساد مستشريا (أشتور، ١٩٨١م: ص ص ٩٩-١٠٠).

ويرى أشتور أن هذا ما حال دون التقدم التقني، فعلى الرغم من أن تقنية السكر كانت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر تعد تقنية متقدمة،[٢٠] لكن احتكار الحكومة وسوء الإدارة وقفا حجر عثرة أمام التطور التقني. وفي القرن الخامس عشر، كانت تقنيات تكرير السكر تتقدم في أوروبا في الوقت الذي لم تغير فيه "صناعات السكر المصرية والسورية أساليبها القديمة" واعتمادها على الطاقة الحيوانية أو المائية (أشتور، ١٩٨١م: ص ١٠٦).

ويبدو أن الانحدار بدأ في أوائل القرن الرابع عشر؛ فالمقريزي يرجع انهيار مصانع السكر إلى ذلك التاريخ (أشتور، ١٩٨١م: ص ١٠٤) حتى قبل بدء الأزمة الاقتصادية في مملكة المماليك في بداية القرن الخامس عشر. ومما زاد الطين بلة انتشار الطاعون، مثله مثل هجمات تيمورلنك، بعد ذلك بخمسين عاما. على أية حال، وكما يستنتج أشتور (١٩٨١م: ص ص ١١٢-١١٣) فإن الصناعات في بلاد الشام في القرن الخامس عشر" لم تعد تقوى على منافسة السكر الأوروبي في الأسواق العالمية".

ورغم محاولة أشتور الدؤوبة إلقاء اللوم في انهيار الصناعات المصرية "وانتصار أوروبا" في النصف الثاني من القرن الخامس عشر على ممارسة الحكومة للاحتكار وفرضها المكوس، وعلى الفساد، والركود التقني، نرى أن الأسباب التي يعرضها غير مقنعة تماما. فبعد أن يستبعد التفاسير البديلة، يستنتج بنفسه أن التناقص في عدد السكان هو أهم العوامل المثبطة للصناعات! (أشتور، ١٩٨١م: ص ١٢٠) وسوف نعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

المنسوجات

شكلت المنسوجات الصناعة الثانية التي ربطت الإنتاج الزراعي بالاقتصاد الصناعي. ويقول لبيب (١٩٦٥م: ص ٣٠٧) إن الحياكة كانت صناعة بالغة التقدم والأهمية في مصر. فمنذ العهد الفاطمي (جواتين، ١٩٧٦م: ص ١١٥) كانت أنوال الدولة تنتج الحرير، والقطن، والكتان، والأقمشة الصوفية رغم رداءة الحرير والصوف المصري ٢١١) لأن الغنم المصري كان رقيق الصوف بسبب حرارة الطقس. أما القطن والكتان فكانا من اختصاص المنطقة.

كانت المدن الساحلية مثل طنطا ودمياط مراكز إنتاج الكتان التقليدية قبل أن يتوقف نشاطهما بسبب الهجمات الصليبية. ويقدم لنا لبيب (١٩٦٥م: ص ٣٠٨) وصفا للصناعة في هاتين المدينتين ينطبق أيضا على مدينة المحلة الداخلية التي استوعبت صناعتها العمال الهاربين من هجمات الصليبيين على الساحل (المسيري، ١٩٨٠م: ص ص ٥٢-٤٥). وقد سكن عمال النسيج في غرف مستأجرة وفي الورشات والمصانع حيث كان الحرفيون وعمالهم ينتجون الأقمشة الممتازة (البيضاء في دمياط، والملونة في طنطا). أما في الإسكندرية، فكان هناك مركز بلدي للنسيج، يدعى دار الطراز تحرسه الحكومة حراسة مشددة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مصانع نسيج يملكها عامة الناس ولها أهميتها في الحياة الاقتصادية في المدينة (لبيب، ١٩٦٥م: ص ٣٠٩). وقد ارتبط الإنتاج بخيوط الكتان لأن أقمشة الكتان، وليس القطن، كانت المنتج الأول لهذه المصانع.

كانت خيوط الكتان "المحصول الرئيس في مصر، الذي يشكل المادة الرئيسة في التجارة العالمية." (جواتين، ١٩٦٧م: ص ص ١٠٤-١٠٥). وكان نزع الليف عن الخشب، ونزع البذور من الليف عملية مضنية تتطلب جهدا شاقا. ومن اللافت، أن النساء كن يؤدين هذا الجزء من الإنتاج دون أن يشتركن في عملية الحياكة ذاتها. وكان تجار القطن والكتان يشغلون النساء اللواتي كن يجلسن في الشارع أمام المحلات ينظفن أعواد القطن والكتان (لبيب، ١٩٦٥م: ص ٣١٢).

انتشرت حياكة القطن بكثرة في سورية وفلسطين حيث كانت المواد الأولية تزرع بكميات كبيرة. فقد تضاعفت زراعة القطن في بلاد الشام في القرن العاشر لاسيما في حلب، وشمال فلسطين والقدس (انظر أشتور، *تجارة القطن عند البنادقة في سورية في أواخر العصور الوسطى The Venetian Cotton Trade in Syria in the Later Middle Ages* ١٩٧٦م ،طبعة ١٩٧٨م: ص ص ٦٧٥-٧٥١). في ذلك الوقت كانت مصر هي المنفذ الرئيس لصناعة النسيج المتطورة. فالوجود الصليبي حفز المزيد من إنتاج القطن والقماش الذي تميز بارتفاع أسعاره في النصف الثاني من القرن الثاني عشر، ولم تخفّ حدة الطلب حتى بعد سقوط عكا وصدور أمر البابا بحظر التعامل مع المسلمين.

شهدت صناعة النسيج في مصر وسورية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر تغيرات كبيرة, إذ تراجع الإنتاج في مصر نتيجة لازدياد المنافسة من البضائع الأوروبية. أما في سورية فكان الإيطاليون (ولاسيما البنادقة) يشترون القطن الخام بكميات متزايدة. وقد مهد ذلك لما حدث بصورة أشد بعد ذلك بخمسة قرون حين أغرقت المنسوجات الأوروبية أسواق العالم الثالث وحولت المنتجين الصناعيين إلى مصدرين "تابعين" للمواد الخام.

ويوثق لبيب (١٩٦٥م: ص ٣١١) تغلغل الأقمشة المستوردة من أوروبا في السوق المصرية، وينقل عن المقريزي، المؤرخ المصري الذي عاش في القرن الرابع

عشر، أن الفرنجة (أي الأوروبيين) أغرقوا الأسواق المحلية بكميات هائلة من أقمشتهم. وقد أقيمت في القاهرة سوق خاصة بالأقمشة الأوروبية، كما كان السجاد التركي، والأقمشة الهندية، وبالأخص الحرير والقطن، تباع بكميات ضخمة بالإضافة إلى أقمشة أخرى من إفريقيا. وقد أدى ازدياد إنتاج المنسوجات إلى كثرة الأسواق والقيصريات لتجار النسيج، وإلى زيادة تصدير المنسوجات المصرية حينا من الزمن. لكن اندماج مصر بالاقتصاد العالمي شجعها على تصدير كميات أكبر من الكتان والقطن الخام. صحيح أن بلدانا مسيحية مثل صقلية، ومالطة، وقبرص، واليونان، وإيطاليا كانت تصدر القطن، لكنه كان قطنا رديئا. وبالنظر إلى السعر المدفوع، كان من الصعب على مصر أن تقاوم بيع محصولها.

وحدث شيء مشابه في سورية، ولو في وقت متأخر. فبادئ الأمر، عمل دمج سورية بالسوق الأوروبية على تحفيز إنتاجها من الأقمشة القطنية، حيث شهدت بعلبك ومدن الحياكة الأخرى طفرة حقيقية. لكن التطورات الصناعية مرت بأوقات عصيبة في منتصف القرن الرابع عشر وانهارت بنهايته. فقد تعرضت صناعة المنسوجات القطنية إلى كارثة بسبب تناقص عدد السكان نتيجة وباء الطاعون أولا ثم إقدام تيمورلنك على نقل الكثير من الحرفيين المهرة إلى آسيا الوسطى في بداية القرن. وفي مطلع القرن الخامس عشر، صارت سورية من المناطق التي تصدر القطن الخام، وقد أسهم البنادقة في هذا التحول من خلال إغراق السوق السورية بالبضائع القطنية (أشتور، ١٩٧٤م طبعة ١٩٧٨م: ص ص ٥–٥٣).

على الرغم من أن أشتور يلقي باللوم بشكل دائم على الضحية ويعزو الانحدار الذي حل بالصناعة السورية والمصرية في أواخر العصور الوسطى إلى عوامل داخلية مثل تعاظم دور الدولة، والفساد، والتخلف التقني إلخ ... فإن الأسباب تبدو أكثر تعقيدا من ذلك. فهناك عاملان خارجيان كان لهما دور حاسم في تحقيق تحويل مصر

(وسورية إلى حد ما) من اقتصاد مهيمن ومتنوع تعمل فيه التجارة والزراعة والصناعة جنبا إلى جنب إلى اقتصاد "تابع" يستمد قوته المحدودة من مصدرين لا ثالث لهما أي إنتاج المواد الخام والتحكم الاستراتيجي بمنافذ المحيط الهندي. أما العامل الأول فكان بالتأكيد سياسات البندقية التجارية العدوانية. وأما الثاني فكان التأثير المزدوج للطاعون وتيمورلنك. وفي القرن الخامس عشر، لم يبق لمصر سوى دورها الاستراتيجي، وهو خيط رفيع ما لبث أن قطعه البرتغاليون.

أثر الطاعون في مصر وسورية
The Impact of The Black Death on Egypt and Syria

في النصف الثاني من القرن الرابع عشر اجتمعت على مصر وسورية عوامل سلبية متعددة نبهتنا إلى البحث عن قضية مشتركة. أولا، كان هناك تراجع في الإنتاج الصناعي، على اعتبار أن المواد الخام في دولة المماليك، وبالأخص الكتان، والقطن، وقصب السكر، لم تعد تصنع بشكل كامل لتصبح منسوجات من القطن والكتان وحلوى تستهلك محليا وتصدر إلى الخارج، بل كان التجار الإيطاليون يشترونها باطراد ليتم تصنيعها في المصانع الأوروبية.

ثانيا، إن استيراد البضائع من الهند وما وراءها (ليس الفلفل والتوابل الأخرى وحسب، بل الخزف والحرير والمصنوعات الأخرى أيضا) وإعادة شحنها إلى أوروبا لم يعد يكفي لضمان رفاهية الكارمية الذين فقدوا في الفترة ذاتها ولصالح الحكومة مكانتهم البارزة بوصفهم تجارا أحرارا.[٢٢] فقد سعى سلاطين المماليك إلى اعتصار كل قطرة من العائدات الواردة من التجارة العابرة. وهي استراتيجية أثارت لدى الإيطاليين مشاعر الاستياء ووصفوها بأنها سياسة مصادرة.

وأخيرا، بدا أن دولة المماليك وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من الظلم خلال عهد الشراكس أو المماليك البرجية (الذين حلوا محل المماليك البحرية بعد

ضعفهم في عام ١٣٨٢م). ومن الواضح خلال تلك الفترة المتأخرة أن النخبة الحاكمة كثفت معدل جباية الفائض من الريف السوري والمصري حتى اضطر الفلاحون إلى بيع محاصيلهم بأبخس الأثمان وشراء المنتجات التي تحتكرها الحكومة بأسعار باهظة. أضف إلى ذلك وجود مؤشرات على الكساد الاقتصادي مثل القروض الإجبارية المنتزعة ممن تبقى من التجار، وتخفيض سعر الصرف بشكل دوري، وزيادة نسبة المعادن الرخيصة في العملة، ناهيك عن تدني الطاقة الإنتاجية.

ومن المستبعد أن يكون وباء الطاعون الذي تفشى بين عامي ١٣٤٧ و١٣٥٠م هو السبب المشترك الذي عجل في اجتماع أعراض هذا الانحدار الاقتصادي. صحيح أنه لم يقتل مصر على الفور، لكنه أضعف قوتها الأساس حتى لم يعد الضخ المستمر من الثروة الواردة من احتكار مصر للطريق البحري إلى الهند والصين كافيا لسد احتياجاتها. وأكبر دليل على هذا سرعة انهيار الأوضاع الاقتصادية لدى المماليك بمجرد أن أقدم البرتغاليون على قطع ذلك الشريان في مطلع القرن السادس عشر. ففي عام ١٥٦٠م لم تعد التوابل تمر عبر أسواق القاهرة، وفي غضون عشر سنوات ألحق العثمانيون الهزيمة بالمماليك فأصبحت مصر وسورية أقاليم في الإمبراطورية العثمانية. لذلك، لا بد من البحث في هذا الوباء بحثا دقيقا متأنيا رغم افتقارنا إلى المعلومات حول الفترة ذاتها في أوروبا. وفي غياب المعلومات الدقيقة، لا بد لنا من محاولة استنتاج العلاقة المنطقية بين الخسائر البشرية وأعراض الانحدار الاقتصادي.

أجرى مايكل دولز Michael Dols دراسة مفصلة عن وباء الطاعون في الشرق الأوسط هي الوحيدة من نوعها مستخدما وسائل من خياله. وكتابه المنشور عام ١٩٧٧م ملخص في مقالته المنشورة في يودوفيتش (١٩٨١م: ص ص ٣٩٧-٤٢٨). ومعظم الوصف التالي مستمد من استنتاجاته: وصل الطاعون إلى الإسكندرية في خريف عام ١٣٤٧م، أي إنه انتقل إليها بكل تأكيد مباشرة من المراكز الإيطالية المتقدمة

في البحر الأسود. وبحلول الربيع كان المرض قد انتقل إلى الجنوب عبر الدلتا المصرية، وبلغ ذروته في القاهرة بين أكتوبر ١٣٤٨م ويناير ١٣٤٩م ليتابع بعدها رحلته الفتاكة إلى أعالي مصر. ونتبين من وصف المقريزي لأعراض المرض أنه كان مرضا فتاكا يصيب الرئتين، وهذا تشخيص دقيق. ومع أن أعداد الضحايا التي ذكرها المقريزي مبالغ فيها، يعتقد دولز (١٩٨١م: ص ٤١٣) أن من المعقول افتراض أن معدل الوفيات اليومية في مدينة القاهرة وحدها وصل إلى عشرة آلاف، وذلك بناء على السجلات المتوفرة وعلى روايات أفضل عن معدل الوفيات في وباء أخف إلى حد ما. ويستنتج دولز أن وباء الطاعون خلف وراءه مائتي ألف ضحية في القاهرة وحدها، وتشير تقديراتي الخاصة إلى أن عدد سكان المدينة قبل تفشي الوباء بلغ نصف مليون نسمة تقريبا (أبو لغد، ١٩٧١م: ص ١٣١)، أي إن ما يقرب من ٤٠٪ من مجموع سكان القاهرة لقوا حتفهم في بضع سنين. ولا يختلف هذا مع المقريزي الذي ذكر أن ما بين ثلث وخمسي سكان سورية ومصر معا قضوا في ذلك الوباء[٢٣].

في عام ١٣٤٥م، أي قبيل تفشي الطاعون، كان في القاهرة حوالي ٦٪ من مجموع سكان مصر، الذين يقدرعددهم آنذاك بحوالي ثمانية ملايين نسمة. وخسارة ثلث هذا العدد يعني أن عدد من بقي منهم على قيد الحياة يبلغ حوالي خمسة ملايين، وقد انخفض هذا العدد تدريجيا على مدى السنوات الخمسين التي تلت لأن الوباء كان يعود للظهور بين فترة وأخرى ولكن في شكل جائحات أخف حدة من السابق. ومن الثابت أن نقصا آخر في عدد السكان حدث خلال حكم الأتراك العثمانيين. وحين أجرى الفرنسيون إحصاء للسكان أيام غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨م لم يكن في مصر أكثر من ٣ ملايين نسمة. فما هي مضامين هذا النقص الهائل في السكان؟

أحدث الطاعون في أوروبا تغيرات حادة في توزيع السكان، فترك الفلاحون والأقنان أراضيهم، وهجر السكان مدنهم هربا من أسوأ الظروف في مناطقهم. أما في

مصر فلم يكن لدى السكان هذا القدر من حرية الحركة إذ كان الأقنان مقيدين بالصحارى من كل جانب ومربوطين بالأرض باعتبارهم جزءا من الإقطاعيات، ولم تكن حولهم غابات يفرون إليها، كما لم يكن لدى سكان المدن أراض بور يستصلحونها ويزرعونها. لذلك لم تشهد مصر نتائج إيجابية غير متوقعة كالتي شهدتها أوروبا في أعقاب الوباء.

ومن ناحية أخرى، لم تنج مصر هي الأخرى من تدهور الصناعة الذي أصاب أوروبا بعد النقص الحاد في عدد الحرفيين المهرة بسبب وباء الطاعون. فلا بد إذن من أن نعزو جزءا من تقلص الإنتاج المصري إلى هذه الخسارة الرهيبة في اليد العاملة الماهرة. وقد شهد الريف انحدارا مماثلا بعد أن قضى فقدان المزارعين الأكفاء واليد العاملة على النظام الدقيق من القنوات الذي يعتمد عليه المجتمع المائي. ومن المؤكد أن الخسارة كانت أدهى وأمرّ في طبقة التجار. فتجار الكارم الذين كانوا يمارسون التجارة البحرية النائية، كانوا أكثر عرضة إلى الأمراض التي تنتقل من ميناء إلى آخر. ومن الممكن الربط بين ممارسة الدولة للتجارة الخارجية بشكل مباشر والتناقص في عدد التجار المستقلين. وهكذا فإن الظواهر الثلاث التي ذكرناها فيما سبق وهي انحدار الصناعة، وإزاحة الدولة لتجار الكارم المستقلين، وازدياد القمع من جانب الطبقة الحاكمة — كل ذلك يمكن أن يضاف إلى آثار وباء الطاعون.

كان النظام المملوكي في الأساس آلية لتعبئة الموارد الطبيعية والعمل في البلاد لدعم آلية عسكرية دقيقة وأسلوب الحياة المترفة التي تعيشها النخبة الأجنبية.[٢٤] وإذا أخذنا في اعتبارنا الأساليب المعتمدة على العمل المكثف في الإنتاج آنذاك، وجدنا أن الفائض يعتمد على القوى العاملة التي تنتجه أكثر من المجتمعات المعاصرة. وإزاء النقص الحاد في اليد العاملة الذي خلفه تفشي الطاعون، لم يعد النظام قادرا على إنتاج الفائض ذاته. ويوسعنا أن نفسر استراتيجيات الاستغلال التي اتبعها سلاطين

المماليك في أواخر القرنين الرابع عشر والخامس عشر بأنها محاولات يائسة للاحتفاظ بالعائدات في مواجهة قاعدة اقتصادية بائسة.

وبعد الطاعون، ازداد اعتماد القاعدة الاقتصادية في مصر على التجارة النائية. ولما استردت أوروبا عافيتها بعد الكساد الذي أصابها في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، ارتفع طلبها على بضائع الشرق ارتفاعا حادا. وكان من الضروري أن تحافظ أوروبا على علاقات طيبة مع مصر لكي تحصل على ما تحتاج إليه من المواد الخام. ولكي تتمكن مصر من توفير البضائع، كان عليها أن تحرس بوابتها الوحيدة إلى الشرق الأقصى بآخر ما تبقى لديها من قوة احتياطية.

العلاقة بين حكام المماليك والتجار الإيطاليين

Relations Between The Mamluk Regime and The Italian Traders

منذ مطلع الحملات الصليبية سعى الفرنجة سعيا حثيثا للوصول إلى البحر الأحمر، لكن المصريين تمكنوا من دحرهم في كل مرة.[٢٥] فقد بذل صلاح الدين جهدا مكثفا لمنع الأوروبيين من التسلل من البحر الأبيض المتوسط. وانتهت آخر محاولات الصليبيين بكارثة حين تعرض سنت لويس إلى هزيمة نكراء عام ١٢٥٠م. أما آخر محاولة هزيلة التي لا يعرفها سوى القليل فقد كانت الحملة الصليبية الفاشلة بقيادة بيتر فون لوزنيان Peter von Lusignan عام ١٣٦٥م (انظر لبيب، ١٩٦٥م: ص ٣٣٧ ومراجع أخرى). وقد حمل المماليك عبء مسؤوليتهم بجدية تامة مثلما فعل أسلافهم فمنعوا التجار الأوروبيين من المرور عبر مصر نهائيا، وفرضوا عليهم مراقبة صارمة عند دخولهم ميناء الإسكندرية وخروجهم منه.

ومن خلال البحث في السياسات المصرية يمكننا أن نفسر ظاهرة *المودا muda* التي أشار إليها مؤرخو البندقية بإسهاب (انظر لاين Lane *الأساطيل والأسواق Fleets and*

Fairs و*البحار التاجر في جمهورية البندقية* *Merchant Marine of the Venetian Republic* – وكلاهما مطبوع في لاين، ١٩٦٦م؛ انظر أيضا ماكنيل، ١٩٦٦م: ص ١٢٨). ولكلمة *muda* الإيطالية معنيان: فهي من جهة تعني قافلة من السفن، ومن جهة أخرى تدل على الفترة الزمنية اللازمة لتحميل السفن. ويعود استخدام الكلمة بمعناها الثاني كما يبدو إلى أوائل القرن الرابع عشر (مكنيل، ١٩٧٤م: ص ٦٠) حين كان مجلس البندقية يملك سفن المدينة ويؤجرها إلى من يدفع أكثر (لاين، "البحار التاجر" ... طبعة عام ١٩٦٦م: ص ١٤٣). فأمن الإبحار لم يكن سوى جزء من وظيفة *الودا*، لكن الوصول إلى ميناء الإسكندرية قد يفسر المزيد.

كان على السفن الإيطالية أن تجتمع في مرفأ الإسكندرية، ولم يكن يسمح لأية سفينة منها بتفريغ حمولتها قبل وصول جميع السفن في ذلك الموسم. (وكما رأينا في السابق، فإن موانئ المعاهدة الصينية كانت تتبع سياسة مماثلة). وكان هذا الإجراء يمنع، ولو بصورة جزئية، تقلبات الأسعار الفجائية التي قد تنشأ عن وصول السفن بصورة عشوائية، لكنه يسهل أيضا عملية السيطرة على التجارة. أما عملية "خفر" الحدود البرية والبحرية في مصر فلم تكن جديدة، ولا حكرا على الأوروبيين. وقد ذكرت روايات سابقة (أوردها لبيب، ١٩٦٥م: ص ص ١٦٠-١٦٢) وجود محطات للمكوس و"جوازات السفر" على الحدود البرية، ونظام للإشراف على نزول الأشخاص إلى الإسكندرية. لكن هذا ربما سرى على الأوروبيين بشكل أكثر صرامة.

حين تدخل السفن إلى المرفأ، يبقى الجميع على متنها حتى يستقبلها "ديوان الخمس" أي رئيس الجمارك وحاكم المدينة قبالة الشاطئ. بعدئذ إما أن يقوم التجار بتسجيل أنفسهم وبضاعتهم على ظهر السفينة أو ينقلون إلى الشاطئ بالصنادل حيث يدلون بمعلومات عن أنفسهم ويقدمون تصريحا تحت القسم. أما موظفو الجمارك فلا يغادرون السفينة حتى تفرغ حمولتها تماما (لبيب، ١٩٦٥م: ص ص ٢٤٣-٢٤٤).

وكان على الأجانب المسيحيين الحصول على تصريح خاص (سمة الدخول) من قنصل بلادهم الذي يتحمل مسؤولية حسن سلوكهم، وأن يدفعوا ضريبة استيراد أعلى بكثير من الضريبة المفروضة على المسلمين.[٢٦] وما إن ينتهي التجار الأوروبيون من إجراءات الفسح الجمركي حتى يتوجهوا إلى فنادق محددة شبيهة بالمنازل التي يديرها التجار الأجانب في أسواق شمبانيا الموسمية، حيث يخزنون بضاعتهم ويمارسون أعمالهم، ويوثقون عقودهم ويخضعون إلى قوانينهم الخاصة، لكن دون أن يسمح لهم بالخروج من الإسكندرية — ولا حتى بالوصول إلى ميناء رشيد.

وبالنظر إلى هذه القيود على تحركاتهم، كان التجار الأوروبيون يعتمدون اعتمادا كاملا على تجار الكارم (أو الكارمية) وعلى موظفي الاحتكارات الحكومية فيما بعد للحصول على حمولتهم في أثناء العودة. وعلى الرغم من أن أغلبية الحمولة في رحلة العودة كانت من المنتجات الزراعية والمصنوعات المحلية، فإن أثمن المشتريات المربحة — والسبب الحقيقي الذي جعل الإيطاليين يواظبون على القدوم حتى في أوقات الحرب وارتفاع تكلفة الحماية من القراصنة — كانت التوابل والأصباغ من ماليزيا وإندونيسيا، والفلفل والحرير والأقمشة القطنية من الهند، والخزف والحرير من الصين وهي البضائع التي يقبل الناس على شرائها بكثرة في أوروبا. كل ذلك كان يمر عبر موانئ البحر الأحمر الخاضعة للحراسة المشددة، فإما يشتريها التجار من الهنود في عدن، أو تستورد من أماكن أبعد على السفن العربية.

البحر الأحمر وعدن — بوابة الشرق
The Red Sea and Aden: Gateway to The East

وصف المقدسي عدن بأنها مركز يقصده الرحالة من جميع الجهات (ترجمة رانكينغ وأزو: ص ١٠٩)، "وهي مدينة كبيرة مزدهرة، كثيرة السكان، جميلة العمران، ومتينة التحصين" (ترجمة رانكينغ وأزو: ص ١٣٥).

إنها بوابة الصين وميناء اليمن، ومخزن الحبوب للمغرب ومستودع لجميع أنواع البضائع التجارية. فيها الكثير من القصور. والمدينة مبنية على شكل حظيرة الغنم تحيط بها الجبال حتى الشاطئ، ويمر ذراع من البحر وراء هذا الجبل بحيث لا يمكن دخول المدينة إلا بالخوض في ذراع البحر هذا والوصول إلى الجبل.

وعلى الرغم من موقعها الحصين، أو ربما بسببه، كانت عدن على الدوام مركزا تجاريا للتجارة القادمة من البحر الأحمر، سواء أكانت متجهة نحو الموانئ الإفريقية مثل قلوة (شيتك Chittick ١٩٧٤م، مولا Mollat ١٩٧١م: ص ٣٠٤) وزنجبار أو نحو كوجارات ومالابار على السواحل الهندية وما وراءها. ويذكر المقريزي أن السفن القادمة من الهند في زمانه (أي في أوائل القرن الخامس عشر) لم تكن تدخل البحر الأحمر إطلاقا، بل ترسو في عدن (هايد ١٨٨٥م: ص ٣٧٩).

كان الطريق إلى الهند مرورا بعدن أخطر بكثير من الطريق الذي يمر بالخليج العربي، إذ كان يتطلب خبرة واسعة في تسخير الرياح الموسمية ومهارة في استعمال تقنيات الملاحة لعبور البحار المفتوحة بعيدا عن اليابسة. ومن اللافت للنظر أن نعرف أن كلمة *monsoon* في الإنجليزية هي تحريف لكلمة "موسم" العربية التي كانت تدل في الأصل على وقت انطلاق القوافل البرية (جواتين، ١٩٦٧م: ص ٢٧٦). فالريح كانت تفرض جدولا زمنيا صارما على الإبحار إلى الهند أكثر من أي رئيس قافلة مهما كانت سطوته. كانت السفن تبحر في قوافل الربيع والخريف. أما بين الفصلين، فكان التجار يقيمون في الموانئ لممارسة التجارة، وهذا ما يفسر، أكثر من أي عامل آخر، وجود الموانئ المستقرة التي احتلها المسلمون العرب والفرس على امتداد السواحل الغربية من الهند.

وعلى الرغم من أننا سنتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن، لكن لا بأس من التوقف هنا للنظر في مضامينه. وبالمقارنة مع الأثر الضئيل للتجار الأوروبيين المتعاملين مع الشرق الأوسط في ثقافة المجتمعات المسلمة التي لم تعبأ

بهم والتي كانوا يحتجزون في موانئها بشكل رئيس، فإن التجار المسلمين أقاموا مستعمرات في شتى أنحاء العالم الآسيوي، ولم يكتفوا بحمل بضائعهم وحسب، بل حملوا أيضا ثقافتهم ودينهم؛ وبفضلهم انتشر الإسلام في الهند، وسيلان، وماليزيا، وإندونيسيا. وهناك أيضا تعايش الإسلام مع الثقافتين الهندوسية والبوذية اللتين كانتا تنتشران من الهند والصين مستفيدة من الطريق ذاته. فالاختلاط والتعايش بين هذه الثقافات أعطى ساحة المحيط الهندي ميزة الاستمرار والتماسك، وهذا ما كان مفقودا في البحر الأبيض المتوسط منذ ظهور الإسلام. وربما فسر هذا ما حدث في البحر الأبيض المتوسط (وكان في أغلب الأحيان عامل فرقة لا توحيد) من تقلبات في التجارة والاتصال لا تظهر في المحيط الهندي حيث سادت فترات تاريخية مختلفة تمام الاختلاف.

يعالج الباب الثالث النظام الآسيوي، لكن قبل أن ننتقل إلى تلك الساحة المختلفة تمام الاختلاف، لا بأس من أن نستعرض العبر المستخلصة من مصر.

العبر المستخلصة من مصر

Lessons from Egypt

في القرن الثالث عشر، وهذا ما يعترف به الكثير حتى تشاونو Chaunu (١٩٧٩م ترجمة ص ٥٨) كانت مصر في طليعة النظام العالمي. ففي تلك الفترة

> تم تأمين الاتصال بين البحر الأحمر، والهند، والصين، والملايو، والهند الشرقية بالاعتماد على انتقال الرياح الموسمية للملاحة ... فقد كان لمصر قبل سيطرة المماليك وبعدها صلة مباشرة بالهند والجزر الشرقية، ووسعت نظام اتصالاتها حتى وصل إسبانيا الإسلامية والمغرب العربي (هكذا). وهكذا سبقت مصر البرتغال ... وفي الوقت ذاته في القاهرة ... كان لجماعة من الأثرياء أفق ضم ثلث العالم بأسره تقريبا.

لقد استطاعت مصر بفضل موقعها الاستراتيجي بين البحر المتوسط والبحر الأخضر (بحر جنوب الصين) وقدرتها على الدفاع عن نقطة الاتصال تلك ضد الأطماع

الأوروبية أن تضمن استمرار أهميتها بعد سقوط اقتصادها الإنتاجي ضحية لتناقص السكان، والنظام الإقطاعي الجائر الذي سيطرت عليه جماعة من العسكر، والأدهى من هذا وذاك خسارتها لإمبراطورية الشام بسبب هجمات تيمورلنك.

وهكذا تبين على المدى الطويل أن إضعاف اقتصاد مصر المحلي ليس بأهمية عجزها عن السيطرة على هذا الطريق الرئيس للتجارة الدولية. صحيح أن مصر وشريكتها الرئيسة في التجارة – البندقية – نجحتا في التمسك باحتكارهما المشترك خلال القرن الخامس عشر، لكنهما لم تتمكنا من مقاومة الانحدار الذي ألم بذلك الطريق. فقد حلت بمصر والبندقية كارثة قاتلة حين نجح فاسكو دا غاما Vasco da Gama في الدوران حول إفريقيا.

في شهر يوليو ١٤٩٧م، أبحر دا غاما من البرتغال، وتمكن في النهاية من الدوران حول رأس الرجاء الصالح ومهاجمة المستوطنات العربية في ملندي، وقلوة، وزنجبار، ومومباسا على الساحل الشرقي من إفريقيا، ثم توجه إلى البحار المفتوحة نحو كلكتا. "حين سار البرتغاليون على خطى دا غاما في رحلته الثانية عام ١٥٠٢م، قرروا انتهاج سياسة مهمة ترتكز على إغلاق البحر الأحمر في وجه الملاحة المسلمة". (سرجنت Sejeant ١٩٦٣م: ص ١٥). بعد ذلك بوقت قصير، هاجم البرتغاليون موانئ الخليج العربي. فسارع سلطان كوجارات المسلم، وحاكم اليمن، وعمدة كلكتا الهندوسي إلى طلب الحماية من المماليك ضد البرتغاليين، لكن الهزيمة لحقت بالأسطول المصري في بحر العرب، وتعرض الاقتصاد المصري إلى ضربة موجعة بسبب انقطاع التجارة الهندية التي تعتمد عليها مصر بصفة أساس. كما أن فتح مصر على يد الأتراك العثمانيين عام ١٥١٦م كان بمثابة الضربة القاضية.

بحثنا في هذا الفصل في القوات الكثيرة التي تألبت على إضعاف مصر على مدى قرون عدة. فالتهديد العسكري المزدوج من الأوروبيين الصليبيين والمغول الآسيويين هو

الذي حرك العملية، وهذا أدى إلى عسكرة المنطقة وإضعاف المجتمع المدني ومؤسساته الاقتصادية الحيوية. زد على ذلك أن الاقتصاد الضعيف ازداد ضعفا بتأثير وباء الطاعون الذي لم يترك سوى تجارة الهند باعتبارها المصدر الوحيد للثروة. لكن حين استولى البرتغاليون على تلك التجارة، قضي على مصر قضاء مبرما. إن ما تسبب في تراجع مصر عن مكان الصدارة في النظام العالمي المتداعي لم يكن افتقارها إلى الحنكة التجارية بقدر ما كان افتقارها إلى القوة النارية. (أيالون Ayalon ١٩٥٦م).

الهوامش
Notes

١- لويس التاسع ذاته وقع في الأسر ولم يطلق سراحه إلا بعد دفع فدية ضخمة.

٢- إن إهرنكروتز قاس جدا في تقويمه لدور الجنويين في مستهل هزيمة أوروبا في المنطقة. ويذكر أن:

> تجارة العبيد بين جنوة وسلطان المماليك (في النصف الثاني من القرن الثامن عشر) كان لها أعمق الأثر في رسم معالم تاريخ غرب البحر الأبيض المتوسط. وقد استغلتها جنوة لتكسب البيمنة التجارية. أما المماليك فقد اعتمدوا عليها للحفاظ على سيطرتهم على مصر وسوريا وصقلية وتوسعة نفوذهم. وقد اختفت المؤسسات الصليبية والإمارات الأرمنية تحت الضربات المحمية التي ألحقتها بها جيوش العبيد التي تكونت بفضل تلك التجارة ... ويمكن القول إن سياسة جنوة المهائة للمماليك كانت عاملا حاسما في القضاء على سيطرة المسيحيين على أيدي المقاتلين المسلمين.

ولكن يسهل القول إن تعاون البندقية في التجارة النائية ربما كان مهما مثل تقديم جنوة العبيد في مجال الإسهام في قوة الدولة المصرية.

٣- إن تفسيري الخاص لهذا القصور هو أن هناك عاملين تضافرا لطمس معالم هذه المعطيات على الرغم من أن المسلمين لم يكونوا أقل فطنة وذكاء في مجال التجارة والأعمال عن التجار الإيطاليين أو تجار شمبانيا. أما العامل الأول فهو أن

الإسلام يفرض وجود شاهدين يشهدان شفويا على صلاحية العقد؛ لذلك فإن العقود رغم إمكانية تسجيلها كتابة، لا يمكن إنفاذها بدون الشهود. وهذا يعني أن بعض الاتفاقيات لم تكتب. وأما العامل الثاني فإن الاتفاقيات الورقية الفعلية لم تكن تعطى إلا للأطراف المتعاقدة على الرغم من أن التجار المسلمين استخدموا كتابا بالعدل ليشهدوا على معاملاتهم التجارية. وعلى النقيض من أقرانهم الأوروبيين، لم يكن الكتاب بالعدل يحتفظون بالسجلات الرسمية ذاتها التي كانت تحفظ في سجلات ضخمة (في حال جنوة) أو في سجلات كاتب المحكمة (كما في شمبانيا). فكل ما كان يحفظ إذن هو أنموذج من العقود التي تتلف بعد إتمام العملية التجارية؛ وهذه هي بعض الوثائق التي عثر عليها في "مزبلة مطبخ" الجنيزة.

٤- كما سنرى، هناك بعض الوثائق التي عثر عليها في أوراق جنيزة والتي قام جواتين بدراستها (١٩٦٧م)، لكنها تعود إلى فترة محدودة، كما أن الخطأ في العينات ربما كان كبيرا.

٥- تحدد الملكية المشتركة أنه لا يمكن التصرف في حصة شريك في ملكية مشتركة بدون موافقته وأن من الواجب تقسيم الأرباح بنسبة الإسهام في الملكية (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ : ص ص ٢٥-٢٦). ولا يجيز المذهب الشافعي دمج رأس المال دون تمييز في الملكية المشتركة، في حين أن المذاهب الأخرى لا ترى مانعا فيه. ولم يكن جائزا بحسب المذهب الشافعي المتشدد سوى الشراكة محدودة الاستثمار.

في هذا النوع من الشراكة، يسهم كل شريك بمبلغ معين من المال في الصندوق المشترك، ويجب أن يمتزج رأس المال هذا لكي يصبح العقد نافذ المفعول. ويمكن للمستثمرين الإسهام في الشراكة بالتساوي أو بالنسبة التي تلائمهم على أن يتناسب نصيب كل من الشركاء في الربح أو الخسارة مع نصيبه في الاستثمار الكامل. وكل شرط يمنح أحد الشركاء نصيبا في الأرباح أكبر من نصيبه في الاستثمار الكامل يعتبر لاغيا. كما لا يجوز تخصيص أي جزء إضافي إلى أي شريك لقاء مهاراته في العمل أو علاقاته التجارية. (يودوفيتش، ١٩٧٠ أ : ص ٣٤).

٦- انظر أيضا جواتين (١٩٦٧م: ص ص ٨٧، ٣٦٢-٣٦٧ على سبيل المثال). وهذه المصادر ليست مستقلة، على اعتبار أن يودوفيتش يعتمد على مقالة جواتين "*الصناعات الرئيسة في البحر الأبيض المتوسط كما تعكسها سجلات جنيزة القاهرة* *The Main Industries of the Mediterranean as Reflected in the Records of the Cairo Geniza*" (١٩٦١م).

٧- يلحظ يودوفيتش (١٩٧٠ أ: ص ١٩٧٢) أنه على الرغم من أن "الترتيبات التجارية التي تشبه الوكالة كانت معروفة في الشرق الأدنى وحوض البحر الأبيض المتوسط منذ العهود القديمة، فإن الشكل الإسلامي للعقد (القراض، أو المقارضة، أو المضاربة) هو أقدم أشكال الترتيبات التجارية المماثلة لتلك المؤسسة الاقتصادية والقانونية التي عرفت فيما بعد في أوروبا باسم *كومندا commenda*.

٨- مع أن وثائق الجنيزة عثر عليها في مكتب نفايات مجاور لمعبد يهودي في الفسطاط (القاهرة القديمة) كان يستخدمه اليهود القادمون من المغرب (أي المغرب وتونس الآن) بصفة رئيسة، إلا أن الوثائق لا تقتصر على اليهود وحدهم. وكما يشير جواتين في أماكن أخرى (١٩٦٤ ب) فقد كانت الفوارق شبه معدومة بين الممارسات التجارية عند المسلمين واليهود.

٩- يقدم لبيب (١٩٦٥م) تصورا مختلفا لعصر المماليك على أساس تحليل منتظم مماثل للحوليات التاريخية وهذه مصادر غير معدة لكي تجيب عن أسئلة اقتصادية.

١٠- يقول يودوفيتش في كتابه *فجر الأعمال المصرفية الحديثة* *The Dawn of Modern Banking* (٩٧٩م: ص ص ٢٥٥–٢٧٣) إن البنوك لم تكن معروفة في الشرق الأوسط قبل أن يدخلها الأوروبيون إلى تلك المنطقة في القرن التاسع عشر. لكن هذه المقارنة لا تبدو منصفة. فالبنوك كما نعرفها اليوم لم تكن موجودة أيضا منذ القرن

الثالث عشر في أوروبا، وكثير من الممارسات المصرفية التي وصفها جواتين معروفة من دراستنا لمدينة بروج في القرن الرابع عشر. (انظر الفصل الثالث).

١١- يبين جواتين (١٩٦٧م: ص ٢٤١) أن *آفال Aval* الفرنسية، وهي التصديق على صك التبادل، مشتقة من كلمة "*حوالة*" العربية.

١٢- إن جزءا كبيرا مما يلي ملخص من *القاهرة: ألف سنة وسنة من عمر المدينة المظفرة Cairo: One Thousand and One Years of the City Victorious* (أبو لغد، ١٩٧١م).

١٣- كانت القاهرة مقصورة على النخبة من الأجانب، وفي الحقيقة كان يحظر على العامة دخولها.

١٤- كما ذكرنا سابقا، كانت المعارك البحرية بين السفن الحربية الجنوية والفاطمية القادمة من شمال إفريقيا في القرنين العاشر والحادي عشر المراحل التمهيدية من الحروب الصليبية.

١٥- في ملحوظة تفسر ترجمتها للمقدسي الذي ذكر أن القناة كانت مغلقة يعطي رانكينغ وأزو (الحاشية في ص ٢٨) الخلفية التالية: "المقصود بهذا قناة تراجان التي كانت تصل أحد فروع النيل بأرسينو في البحر الأحمر. أما القناة الأصلية المعروفة باسم نهر بطليموس فقد بدأها الفرعون أخناتون الثاني (٤٨٠ ق.م.) وأنجزها بطليموس (٢٧٤ ق.م.) ثم أصلحها تراجان (١٠٦ م).... وكانت لا تزال مفتوحة للنقل حتى القرن العاشر". أما هايد (١٨٨٥م: ص ٤٠) من ناحية أخرى، فيرجع امتلاءها إلى أواخر القرن الثامن، وهذا توقيت بعيد الاحتمال.

١٦- يصف جواتين القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر بأنه قمة التعايش بين العرب واليهود.

١٧- يذكر لبيب دون موارية (١٩٦٥م: ص ٦٢) أنه في العصر الأيوبي والعصر المملوكي كان من الضروري أن يكون التجار مسلمين. "الحقيقة تقول إن على

التجار الراغبين في الانضمام إلى الكارمية اعتناق الإسلام أولا أو أن يكونوا من المسلمين فعلا. وبهذه الطريقة استفادت الجماعة من خبرات المسيحيين واليهود (الذين اعتنقوا الإسلام) ومن التجار المسلمين الذين قدموا للإقامة في مصر بعد الاضطرابات والقلاقل في العراق. ولم يكن ثمة مانع من أن يكون التاجر الكارمي حديث الإسلام. ويذكر ويت Wiet (١٩٥٥م) مثلا تاجرا على جانب كبير من الأهمية كان يهوديا قبل اعتناقه الإسلام.

١٨- هذا ما يجادل به فيشل (١٩٨٥م: ص ٧٠) بالتأكيد، مع أن أشتور (١٩٦٥م، طبعة ١٩٧٨م: ص ص ٥١–٥٢) وآخرين يعترضون على ذلك.

١٩- تتضمن لائحة ويت بتجار الكارمية كثير ممن سجلت وفياتهم في لوائح الوفيات بسبب الطاعون ذلك العام، لكنها تتضمن أيضا بعض التجار الذين كانوا يمارسون نشاطاهم في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، أي بعد فترة طويلة من التاريخ الذي يحدده أشتور لاختفائهم.

٢٠- كان أصحاب الاختصاص السوريون يؤتى بهم إلى قبرص لإعطاء المشورة بشأن إنتاج السكر، ويذكر أشتور (١٩٨١م: ص ١٠٥) أن ماركو بولو يروي أن بعض المستشارين المصريين كانوا يعلمون أساليبهم في تكرير السكر للصينيين في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، مع أني لم أستطع العثور على هذا في ترجمتي.

٢١- يقارن لبيب النوعية الرديئة للحرير المصري بالمقارنة مع الخيوط الممتازة التي تنتج في العراق وبلاد فارس. أما الحرير السوري، من جهة أخرى فكان يحظى باحترام كبير إذ كان النساجون المصريون يمزجونه بحريرهم ليحصلوا على سعر أعلى. وبالفعل كان هناك ٥٠٠ سوري يعيشون في الفيوم ليقوموا بزراعة أشجار التوت وتربية دود القز بتكليف من الحكومة (لبيب، ١٩٦٥م: ص ٣٠٧).

٢٢- حدثت النهاية الحاسمة في ١٤٢٩ – ١٤٣٤م. ففي السنة الأولى أقام السلطان بارزباي هيئة حكومية لاحتكار تجارة الفلفل؛ وفي عام ١٤٣٠م منع التجار البنادقة من النزول من سفنهم في ميناء الإسكندرية. وقد تحدى تجار الكارم هذا الخطر وصعدوا إلى السفن لمزاولة التجارة مع الإيطاليين مما أدى إلى نشوب صراع علني بين تجار الكارمية والدولة. وفي عام ١٤٣٤م فرض السلطان بارزباي حظرا على إبرام العقود بين تجار الكارم والبنادقة وحاصر سوق الفلفل، ثم وسع احتكاره فيما بعد ليشمل مواد أخرى (لبيب، ١٩٦٥م: ص ص ٣٣٧–٣٥٧ وأماكن أخرى).

٢٣- عانت مصر من نسبة وفيات أعلى من سورية، وهذه شهادة لا تخلو من المفارقة على تمتعها بمكانة مركزية على طرق التجارة العالمية. ويقدر ابن حبيب أن نسبة الوفيات في دمشق بسبب الطاعون لا تتعدى ربع السكان. (دولز، ١٩٨١م: ص ٤٥١).

٢٤- انظر ربيع (١٩٧٢م: أماكن متفرقة) للاطلاع على شرح مفصل للمؤسسات الإقطاعية عند المماليك، وهي عبارة يرفض استخدامها. ويقارن همفريز Humphries (١٩٧٧م: ص ٧) النظام المملوكي بسابقة في بلاد الشام قائلا: لو أن أحدا قارن جيوش جيوش بلاد الشام في القرن الثاني عشر بقوات المماليك في القرن الثالث عشر لاكتشف بشكل واضح أن قوات المماليك كانت عبئا ثقيلا على المجتمع، وأنها كانت تشكل كيانا مترابطا ومتماسكا، أي أنها كيان أقدر على خدمة مآربه الخاصة، وفي الوقت ذاته غريب عن المجتمع الذي يسيطر عليه".

٢٥- لم تتحقق مخططات الأوروبيين في العثور على أقصر الطرق للوصول إلى الهند إلا في القرن التاسع عشر حين شرع الفرنسيون في حفر قناة السويس بالتواطؤ مع البريطانيين.

٢٦- يذكر لبيب (١٩٦٥م: ص ص ٢٤٠–٢٤٣) أنه كان على المسيحيين من أوروبا وبيزنطة دفع ضرائب مختلفة. فقد كان على كل مسافر أن يدفع رسوم دخول وصوله تسمى مكس السماح (تعادل قطعتين ذهبيتين في القرن الخامس عشر). وكان عليهم أيضا دفع ضريبة ٢٪ على ما يحملونه من مال. فقد كانت البضائع من دار الحرب خاضعة لرسوم جمركية تصل إلى ٢٠٪ في كل البلاد الإسلامية. وكانت هذه الرسوم تجبى في الإسكندرية ودمياط؛ لكن ليس في الرشيد، على اعتبار أنه كان محظورا على تجار دار الحرب النزول فيها. وفي المقابل، لم يكن التجار المسلمون يدفعون شيئا غير الزكاة (نظريا ٢,٥٪). وكانت هناك رسوم مشابهة تدفع على البضائع المصرية المصدرة إلى أوروبا.